تقرير جمعيّة سيكوي

דו"ח סיכוי

The Sikkuy Report

2004 - 2003

المحرّر: شالوم (شولي) ديختير
البحث والكتابة: ميخال بليكوف

القدس، أيلول، 2004

المحرّر: شالوم (شولي) ديختير
البحث والكتابة: ميخال بليقوف

يتمّ نشر هذه الكراسة باللغتين العبريّة والإنجليزيّة إضافة للعربية
وعلى موقع الجمعيّة: www.sikkuy.org.il

الترجمة للعربيّة: حسن للترجمة lailag@netvision.net.il

© يسمح بالتصوير والنسخ والاقتباس من هذه النشرة مع ذكر المصدر بشكل صريح.
يحظر نسخ النشرة بشكل كامل بدون إذن خطّيّ من المحرّر

شكرًا لكل من ساعد ودعم في التحرير وفي المشورة

סיכוי | سيكوي Sikkuy
העמותה לקידום שוויון אזרחי **سيكوي الجمعية لدعم المساواة المدنية**
The Association for the Advancement of Civic Equality

רחי המשוררת רחל 17, ירושלים 96348 17, Hameshoreret Rachel St., Jerusalem
טל. 02-6541225, פקס. 02-6541108 Tel. 02-6541225, Fax. 02-6541108
شارع همشوررت راحيل ١٧ ، بيت هكيرم ، القدس ٩٦٣٤٨ ، تلفون ٠٢-٦٥٤١٢٢٥ ، فاكس ٠٢-٦٥٤١١٠٨
e-mail: jerusalem@sikkuy.org.il **Website:** www.sikkuy.org.il

الفهرست

مقدّمة 7

افتتاحيّة 9

موجز المديرين 11

الفصل الأوّل: التربية والتحصيل العلمي 17
فجوات في مستوى التعليم 17
تقرير لجنة شوشاني 18
التعليم العالي 23

الفصل الثاني: الصحّة 29
وضع الصحّة 29
الخدمات الصحّيّة المجتمعية – الوفرة والتنوع 32

الفصل الثالث: التشغيل والدخل والفقر 41
التشغيل 41
الدخل 46
الفقر 47

تلخيص ونظرة مستقبليّة 57

لجداول والرسومات

الجداول

التربية والتحصيل العلمي

جدول رقم 1.1: معدّل رصد الساعات الأسبوعيّة المتوقعة للطالب للعام الدراسيّ 2008 22
جدول رقم 1.2: زيادة الساعات في التعليم الابتدائيّ العربيّ والعبريّ في العام الدراسيّ 4-2003 23
جدول رقم 1.3: نسبة المستفيدين من طريقة "المتسراف": وفقًا لعدد المرشّحين 26

الصحّة

جدول رقم 2.1: نسبة أصحاب السمنة الزائدة؛ نسبة الذين يتبعون نظامًا غذائيًّا ونسبة الذين يمارسون 31
الرياضة البدنيّة في ساعات الفراغ
جدول رقم 2.2: عيادات اولية ومهنية لـ "خدمات الصحّة العامة" في مدن عربيّة مقابل مدن يهوديّة 33
جدول رقم 2.3: عدد النساء (لكلّ 1000 نسمة) اللواتي اجرين فحص ميموغرافيا،1999 36
جدول رقم 2.4: نسب التعرض للمرض ونسب الوفاة بسبب سرطان الثدي في صفوف النساء اليهوديّات والعربيّات 36
(عدد الحالات لكلّ 1000 امرأة) 1997-1995
جدول رقم 2.5: خدمات الطب المهني التابعة لـ"خدمات الصحّة العامة" في المدن والقرى العربيّة واليهوديّة 2004 37
جدول رقم 2.6: خدمات العيادات المتخصصة التابعة لـ"خدمات الصحّة العامة" في مدن عربيّة ومدن يهوديّة 2004 38

التشغيل والدخل والفقر

جدول رقم 3.1: الحصة النسبية لمتلقي رسوم البطالة في المدن والقرى العربيّة من مجموع متلقي رسوم البطالة 46
جدول رقم 3.2: معدّل الدخل للعائلة حسب المجموعات السكّانيّة وحسب مصدر الدخل وحصة مصادر 47
الدخل المختلفة من معدّل الدخل، 2002
جدول رقم 3.3: العوامل التي تؤثّر على مستوى الدخل في البيت الواحد، 2002 48
جدول رقم 3.4: تأثير مدفوعات التحويل والضرائب على نسب التخلص من الفقر في صفوف العرب واليهود في 50
العام 2002، بالأرقام المطلقة والنسب المئوية

الرسومات:

التربية والتحصيل العلمي

رسم رقم 1.1: متوسط سني التعليم في صفوف اليهود وغير اليهود 2002-1996 17
رسم رقم 1.2: ابناء الخامسة عشرة فما فوق حسب سنوات التعليم والدين 2002 (بالنسب المئوية) 18
رسم رقم 1.3: فجوات في التحصيل بين اليهود والعرب – الصف الخامس 2003-2002 21
رسم رقم 1.4: نسبة مستحقي شهادة البجروت التي تلائم الحد الادنى من شروط الجامعات 2001 24
، من مجموع طلاّب الثاني عشر
رسم رقم 1.5: حصة طلاّب الثاني عشر العرب من مجموع مستحقي شهادة البجروت التي تلائم 24
متطلبات الحد الادنى لدخول الجامعات، 2001
رسم رقم 1.6: نسبة غير اليهود من بين عامة الطلاّب للألقاب الأوّل والثاني والثالث، 2002-2001 25
رسم رقم 1.7: توزيع المرشّحين لدراسة اللقب الأوّل في الجامعات: المرشّحون الذين قبلوا وباشروا الدراسة؛ 26
المرشّحون الذين قبلوا ولم يباشروا الدراسة؛ والمرشّحون الذين رفضوا. 2002-2001

الصحّة

رسم 2.1: متوسط الأعمار، يهود وعرب، 2002 29
رسم 2.2: نسب وفيات الرضّع لكل ألف ولادة، 2003 30
رسم 2.3: اسباب الوفاة في صفوف الرضع في العام 2003 (بالنسب المئوية) 30
رسم 2.4: أورام خبيثة في القصبة الهوائية والسيمفونات والرئة حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة 1997-1995
(نسبة معدّلة حسب الجيل لـ 100,000، نسمة من سن الـ 25 فما فوق) 31
رسم 2.5: نسبة المدخنين في صفوف أبناء الثامنة عشرة فما فوق 32
رسم 2.6: نسبة من صرّحوا عن تشخيصهم من قبل طبيب على انهم يعانون من مرض السكري 34

التشغيل والدخل والفقر

رسم 3.1: نسبة المشاركة في القوة العاملة في صفوف أبناء الـ 15 فما فوق، حسب المجموعات السكّانيّة، 2002 ... 41
رسم 3.2: رجال في قوة العمل حسب العمر والمجموعة السكّانيّة، 2001 (بالنسب المئوية) 42
رسم 3.3: مشاركة النساء في قوة العمل حسب سنوات التعليم والمجموعة السكّانيّة (بالنسبة المئوية) 43
رسم 3.4: مشغَّلين حسب المهن، 2001 (بالنسب المئوية) 43
رسم 3.5: مشغّلون من اصحاب الشهادة الجامعية الثانية حسب المهنة، 2001 (نسب مئوية) 44
رسم 3.6: نسبة الرجال غير المشغّلين من مجموع القوة العاملة 45
رسم 3.7: أخماس الدخل الشهري غير الصافي في البيوت التي يقف على رأسها معيل أجير، 2001 (بالنسب المئوية) 46
رسم 3.8: انتشار الفقر في الأوساط العربيّة واليهوديّة، 2002 (نسب مئويّة) 48
رسم 3.9: انخفاض نسبة الفقر بين أوساط المجموعات السكّانيّة المختلفة بعد مدفوعات التحويل و 49
الضرائب المباشرة 2002
رسم 3.10: العوامل المؤثرة على التشغيل والدخل والفقر في صفوف المواطنين العرب 51
رسم 3.11: اقتراح مخطط لخارطة الغايات القابلة للتحقيق حسب الاستنتاجات والتوصيات المذكورة أعلاه 55

مقدّمة

من اجل تغييرات جذرية

مضت أربعة اعوام على اندلاع الاحداث الدموية العنيفة في أكتوبر من العام 2000 (وتعرف باسم انتفاضة الأقصى)، والتي قتل خلالها ثلاثة عشر من المتظاهرين العرب بأيدي قوات الشرطة. ومر عام واحد على نشر توصيات ونتائج لجنة أور التي أقيمت للتحقيق في هذه الاحداث.
وبالإضافة إلى التوصيات الشخصية، وتوصياتها بأن يواصل قسم التحقيقات مع رجال الشرطة العمل من اجل العثور على من قاموا بإطلاق النار، إضافة الى ذلك، حددت لجنة أور أن هذه المظاهرات كانت وليدة مسببات عميقة أدت بدورها الى خلق "حالة قابلة للانفجار" داخل الجمهور العربيّ. وأضافت لجنة أور أن هذه المسببات، التي تشمل الدولة وحكوماتها المتعاقبة، قد أخفقت عندما لم تتعامل بشكل جدّيّ ومتعمق وشامل مع المشاكل الصعبة التي تعاني منها الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل.

وفي سياق تطرقها إلى التوصيات المؤسّساتية ولطرق تعامل الدولة مع هذه المشاكل، أشارت اللجنة الى أن الحديث هنا يدور حول مسألة داخلية ذات اهمية وحساسية قصوى، وتقف على جدول اعمال الدولة. ولكونها كذلك فهي تستوجب تدخلاً شخصيًّا من قبل رئيس الحكومة. وشددت اللجنة على ضرورة أن تصب نشاطات الدولة في الهدف المركزيّ ألا وهو تحقيق المساواة الحقيقية لمواطني الدولة العرب.

أوصت لجنة أور الحكومة بأن تبادر وتطوّر وتنفذ برامج ومخططات من اجل جَسر الفجوات، عَبْر التركيز على قضايا الميزانيات في مجالات التربية والإسكان والتطوير الصناعيّ والتشغيل والخدمات. وشددت اللجنة على ضرورة التركيز على الظروف المعيشية للبدو وعلى الضائقة التي يعاني منها هؤلاء. وشددت اللجنة كذلك على ضرورة أن تجد السلطات السبل التي تمكّن المواطنين العرب من التعبير عن ثقافتهم وهويتهم في الحياة العامة بشكل لائق ومحترم. وفي مسألة تخصيص الأراضي حدّدت اللجنة ان على الدولة أن تتعامل مع العرب حسب مبدأ الإنصاف في التوزيع، وعليها ان تخصص للوسط العربيّ من الأراضي التابعة لها حسب المقاييس المتّبعة بالنسبة لباقي القطاعات في إسرائيل.
في 19 آب من العام 2003، وقبل عشرة أيام من نشر تقرير لجنة أور، اتخذت الحكومة عددًا من القرارات التي تهدف الى تحسين وضع ومكانة المواطنين العرب. وعلى الرغم من مضي أكثر من عام على نشر التقرير، لم تقم الحكومة بأية إجراءات عملية بهدف تصحيح الغبن التاريخي الذي لحق بالمواطنين العرب. سارعت الحكومة الى تبنّي تقرير لجنة أور، وألقت على لجنة وزارية خاصة برئاسة وزير العدل ونائب رئيس الحكومة يوسف (طومي) لبيد، مهمة تقديم التوصيات بخصوص سبل تطبيق استنتاجات اللجنة. وقامت لجنة لبيد باستعراض القرارات الحكوميّة التي لم تنفذ بغالبيتها، لكن اللجنة لم توفر للحكومة الأدوات الناجعة من اجل تحقيق المساواة.

أخذت جمعية سيكوي على عاتقها مهمة متابعة تطبيق استنتاجات وتوصيات لجنة أور، بما في ذلك العمل على تكثيف الضغط الجماهيري على الحكومة كي تطبق التوصيات. وجاء قرارنا هذا لتقديرنا أن الحكومة، أيا كان نوعها، لن تأخذ على عاتقها – بشكل فوري – تطبيق قرارات اللجنة، وكان من المتوقع ان تحتاج الى عملية حث من قبل المجتمع المدني كي تباشر في تنفيذ التوصيات.

وبغية القيام بمتابعة فعالة لتطبيق استنتاجات لجنة أور، أقامت سيكوي طاقمًا من المتطوعين اليهود والعرب الذين اخذوا على عاتقهم عدم التواني في الضغط على الحكومة، حتى يتم تحقيق المساواة الكاملة بين العرب واليهود في إسرائيل. ومثلنا، يرى هذا الطاقم في خلْق المساواة أمرًا في غاية الاهمية للجميع. ويشمل الطاقم شخصيات عربيّة جماهيرية تبرز في مجالات تخصصها، مثل: د. خالد أبو عصبة (التربية)؛ د. حنّا سويد (التخطيط والاراضي)؛ عايدة توما (الرفاه)؛ د. عادل مناع (المجتمع والثقافة)؛ د. ثابت أبو راس (السلطة المحلية)؛ د. رمزي حلبي (اقتصاد).كما يضم الطاقم شخصيات يهوديّة تبوّأت في الماضي وظائف مرموقة في سلك خدمة الدولة، مثل: البروفيسور يتسحاق غالنور (مفوّض خدمة الدولة السابق)؛ المحامي شلومو غور (المدير العام لوزارة العدل سابقًا)، يوسي كوتشيك (المدير العام لديوان رئيس الحكومة سابقًا)؛ ألون ليئيل (المدير العام لوزارة الخارجية سابقًا)؛ المتخصصة القانونية يهوديت كارب (نائبة المدّعي العامّ سابقًا)؛ النقيب المتقاعد أرييه عميت.

وسيتابع هذا الطاقم في السنوات الثلاث القادمة بشكل فعال ونشط تطبيق توصيات لجنة أور، وخصوصا عملية تطبيق المساواة الكاملة في تخصيص الموارد في الخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة لمواطنيها. وسيقوم الطاقم بفحص عملية التنفيذ وسيقوم بطرح البدائل، ولن يدع هذا الموضوع يغيب عن جدول الاعمال العام حتى يتم تطبيق استنتاجات لجنة أور.

إضافة الى ما ذكر، يجب التوقف عند مجال العلاقات الاجتماعية–المدنية بين الاغلبية اليهوديّة والأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، إذ تثير انعكاسات العنصرية تجاه المواطنين العرب مخاوف جدية من تجذير وتكريس التعامل العدواني تجاه الأقلّيّة. وتشير استطلاعات الراي التي أجريت في العامين 2004-2003 إلى تنامي دعم اليهود للتمييز ضدّ العرب في العديد من المجالات. ويؤثر هذا المناخ على السلطة ويصعّب عليها المبادرة إلى تنفيذ سياسة المساواة بين العرب واليهود. ويقع على الحكومة وأطر المجتمع المدني واجب اتخاذ زمام المبادرة والعمل بشكل جدّيّ في سبيل تغيير هذا التيار المقيت الذي ينطوي على مخاطر جمّة. وضمن برنامج متابعة تطبيق توصيات لجنة أور، سيقوم طاقم خاص تابع لجمعية سيكوي ببلورة خطة تهدف إلى تجنيد دعم الجمهورين اليهوديّ والعربيّ للمساواة المدنية.

في ظل نتائج التقرير الذي نضعه أمامكم، يتضح أن العوامل العميقة التي أدّت الى تدهور المظاهرات التي تحوّلت الى "أحداث أكتوبر 2000" ، ما زالت قائمة: التعامل السيّئ للسلطة مع الأقلّيّة، الذي يثير بدوره حنق المواطنين العرب على التمييز. وإذا لم تقم الحكومة بإحداث تغيير جذريّ وعميق، فلا شيء يضمن عدم تكرار مثل هذه الاحداث، وبحدّة اعلى. يستعرض التقرير الذي نضعه بين أيديكم حالة التمييز وعدم المساواة بين اليهود والعرب في العامين 2004-2003، وخصوصًا في المواضيع الاجتماعية الاقتصاديّة، ويرسم طرق العمل المقترحة لتصحيح الوضع. ونضع هذا التقرير كأداة بيد طاقم المتابعة لتطبيق استنتاجات لجنة أور، وبين أيدي كل من يعمل من اجل المساواة: أطراف المجتمع المدني ووسائل الإعلام، والأطر الأكاديمية والسياسيّة إضافة الى أطراف السلطة المعنيّين بتدعيم الموضوع.

وسيكون من دواعي سرورنا ان نتلقى ملاحظاتكم، وأن تخبرونا بكيفيّة مساعدة التقرير لكم في نشاطكم.

شكرنا الجزيل وتقديرنا الكبير لميخال بليكوف على ما قامت به من عمل عميق!

المحامي علي حيدر وشالوم (شولي) ديختير

مديران مشاركان

افتتاحية

المواطَنة والموارد والمساواة

بعد أربع سنوات على أحداث اكتوبر 2000، وبعد عام على نشر تقرير لجنة أور، ما زال التمييز وغياب المساواة يُلْقِيان بظلالهما الثقيلة على مستقبل العلاقات بين اليهود والعرب مواطني دولة إسرائيل، وعلى مستقبل الاستقرار الداخلي للمجتمع في إسرائيل.

ويعتبر توزيع الموارد على المواطنين أحد الانعكاسات البارزة للمواطنة، ومثل أصحاب الأسهم في الشركات الاقتصاديّة، يحق للمواطن في الدولة التمتع بثمارها. وتعكس المساواة في توزيع الموارد التساويَ في قيمة الإنسان وقيمة المواطن في الدولة. وهنالك نوعان من الموارد:

الموارد المادية، تلك التي يتم توزيعها على المواطنين بشكل جماعي، مثل بُنى المواصلات التحتية والكهرباء والماء، أو تلك التي توزع بشكل فردي حسب احتياجات المواطن (نحو: التأمين الوطنيّ؛ رسوم البطالة؛ المخصّصات المختلفة). **موارد الوعي (الروحية)**، نحو: التقويم السنويّ، لافتات الشوارع، استعمال اللغة الواضحة وأسماء الجبال والسهول والشوارع، وتلك توزعها الدولة ايضًا، لكن من الصعب قياسها كمّيًّا.

النتيجة المباشرة للتوزيع العادل للموارد هو الإحساس بالانتماء للدولة وبجدوى المواطنة. ويخلق التمييز في رصد موارد الدولة توتّرًا بين المجموعات المختلفة، كما يخلق توتّرًا بين المجموعة التي يقع عليها التمييز وبين الدولة. نقطة انطلاقنا عندما نسعى لفحص المساواة في تخصيص الموارد هي أن قسطًا وفيرًا من الإحساس بالمواطنة (الإيجابي) في الدولة مردّه إلى إمكانيّة التمتع بمواردها بشكل متساوٍ. من هنا نتوقف في هذا التقرير عند المساواة في تخصيص الموارد كقاعدة للفحص الذي نجريه.
حتى الآن قمنا بفحص الموارد المادية، لكننا نأمل أن نجد في المستقبل الطريقة التي نعرض أمامكم فيها فحصًا علميًّا لتخصيص موارد الوعي.

موجز المديرين

يحدد تقرير لجنة أور أن الغضب في صفوف المواطنين العرب ينبع، إلى حدّ بعيد، وإن لم يكن بشكل حصريّ، من الطريقة التي تتعامل الدولة معهم من خلالها، والمتمثّلة بالتمييز ضدهم، مقارنة باليهود؛ وفي المقابل هنالك نقص في توفير الاحتياجات الخاصة بالعرب على المستوى الجماعي.

العديد من المقارنات التي قمنا بها في هذا التقرير وما سبقه من تقارير تأخذ بعين الاعتبار الحصة النسبية للعرب مقابل اليهود في الدولة، لكن هذا المقياس ليس هو الاهم دائمًا.الفعل الحكوميّ الذي يتبنى مبدأ المساواة لا يعني بالضرورة اعتماد طريقة التوزيع الآلية. هنالك مواقع وحالات عديدة تستدعي فيها الفجوات الكبيرة أعمالاً تصحيحية من قبل الحكومة. وما يعنيه الامر هو اتخاذ الحكومة خطوات تصحيحية، وبالتالي تفضيل المواطنين العرب في عملية التخصيص، الى أن يبلغوا المساواة في ظروف الحياة مع المواطنين اليهود. وينعكس هذا المبدأ في جزء من توصياتنا العملية في هذا الملخص، وفي داخل التقرير بشكل موسع.

يهدف التقرير الى طرح صورة شاملة (وإن لم تكن كاملة) لوضع العرب مواطني دولة إسرائيل، مقارنة بالمواطنين اليهود، إضافة الى فحص مدى الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمواطنين العرب من الناحية الجماعية. ويخدم هذا التقرير تلك الاطراف التي تعمل على خلق التغيير في هذا المجال، سواء كانت حكوميّة أم منتمية إلى المجتمع المدني وتعمل على دفع عملية التغيير قُدُمًا.

تعتمد المعطيات التي نطرحها في هذا التقرير على معطيات مكتب الإحصاء المركزيّ التي تتطرق في غالبيتها للعامين 2001 وَ 2002، وقمنا كذلك باستخدام التقارير الرسمية التي أصدرتها الوزارات الحكوميّة والمؤسّسات المختلفة، كوزارة التعليم والرياضة ووزارة الصحّة ومؤسّسة التأمين الوطنيّ. هذه التقارير صدرت خلال العامين الاخيرين، وتحتوي بدورها على معطيات حديثة من نهاية التسعينيات حتى العام 2003. وقمنا كذلك باستخدام البروتوكولات ومواقع الإنترنت التابعة للوزارات الحكوميّة والمؤسّسات العامة المختلفة، والتي يمكن من خلالها الوقوف على نشاطات وأعمال مؤسّسات السلطة خلال عام 2003 حتى منصف العام 2004.

تعريف الفئة السكّانيّة: في هذا التقرير نقدّم المعطيات المقارنة بين المجموعات السكّانيّة تبعا للطريقة الذي تظهر فيها في المصدر المتوافر، وخصوصًا معطيات مكتب الإحصاء المركزيّ ومعطيات التأمين الوطنيّ. وتظهر المعطيات المقارنة بين المجموعات السكّانيّة في التقرير بثلاثة أشكال من التوزيع: اليهود مقابل العرب؛ اليهود مقابل غير اليهود (أي العرب وآخرين من غير اليهود)؛ عرب مقابل يهود وآخرين.

مبنى التقرير: يتمحور التقرير حول المجالات الحياتية التي تقدم بها الدولة الخدمات لمواطنيها، وينقسم إلى ثلاثة فصول: التربية والتحصيل العلمي؛ الصحّة؛ التشغيل والدخل والفقر.

نقدم في التقرير معطيات حول الوضع القائم في المجالات المذكورة، ومعطيات حول الخدمات التي يحصل عليها المواطنون. ونقدم في نهاية كل فصل توصياتنا العامة التي تتطرق للخطوط العامة ولا تدخل في التفاصيل التي نبقي

التعمق فيها للمتخصصين في المجالات المختلفة.

الفصل الأول: التربية والتحصيل العلمي

هذه السنة استعرضنا في فصل التربية والتعليم مجالين اثنين: طريقة الموازنة الجديدة في التعليم الابتدائيّ، وشروط القبول لمعاهد التعليم العالي.

توزيع الموارد في التعليم الابتدائيّ: حسب معطيات وزارة المالية، يحصل الطالب في التعليم العربيّ على ميزانية 1.51 ساعة أسبوعيّة مقابل الطالب في التعليم العبريّ الذي يحصل على ميزانية 1.87 ساعة أسبوعيّة. وشكّل العام الدراسيّ 2004-2003 بداية تطبيق طريقة جديدة في الموازنة، تعتمد على تقرير لجنة شوشاني. واوصت اللجنة بوضع ستة مقاييس لتخصيص ساعات التعليم: المستوى التعليمي للوالدين؛ عدد الاخوة؛ البعد الجغرافي عن مركز البلاد؛ بلدة ذات أفضليّة قوميّة؛ قادم جديد (منذ العام 1984 وما بعد)؛ قادم من بلاد تعيش في ضائقة. وأوصت لجنة شوشاني بتحديد تخصيص الساعات التعليمية في التعليم الابتدائيّ حسب المميزات الشخصية للطالب. لكن، بالإضافة الى المميزات الشخصية، تم فعليًّا تبنّي عدد من المقاييس تحدد مناطق السكنى (البعد الجغرافي عن مركز البلاد ومناطق التفضيل القوميّة)، وأخرى تحدد المجموعات السكّانيّة (المهاجرين الجدد). وفي الوقت الذي حصل فيه الطلاّب الذين ينتمون إلى مجموعة القادمين الجدد على اهتمام خاص في تقرير شوشاني، لم تتطرق اللجنة للطلاّب العرب كمجموعة ذات احتياجات خاصة. وحسب المقاييس التي حددتها اللجنة، يستطيع الطلاّب العرب الاستفادة من نسبة 70-60 بالمئة من "سلة الرعاية". وهذا لا يكفي بالطبع لبلوغ المساواة في التخصيص. ويشير فحص معطيات التطبيق في العام الدراسيّ 2004-2003، حسب ميزانية وزارة التعليم، ان عدد الساعات الإضافية المُعَدّة للتعليم العربيّ في إطار تطبيق تقرير شوشاني قلّص بنحو 47%، ولم تخضع ساعات الإضافة للتعليم اليهوديّ لأي تقليص.

شروط القبول للجامعات يشكل الطلاّب غير اليهود نحو 10% من طلاّب الشهادة الجامعية الأولى، وَ 5% من طلاّب الشهادة الثانية، ونحو 3% فقط من طلاّب الشهادة الثالثة. تترجَم الفجوة في التحصيل في كل المراحل التعليمية من خلال النسبة المتدنية للعرب الذين يصلون إلى التعليم الجامعي. في كانون الثاني عام 2002، أوصت لجنة برئاسة البروفيسور ماجد الحاج بسلسلة من الخطوات التي يجب اتخاذها من اجل تدعيم الطلاّب العرب وزيادة فرصهم في الحصول على ثقافة جامعية. وعلى الرغم من تبني مجلس التعليم العالي لهذه التوصيات بالإجماع،لم تجد طريقها للتطبيق بعد.

توصيات تقرير سيكوي

- ينبغي على وزارة التعليم أن تفحص مجدّدًا مقاييس لجنة شوشاني، للتأكد من أن جميع مقاييس التفضيل المصحّح للطلاّب في دولة إسرائيل تسري على الطلاّب العرب واليهود على حدّ سواء.
- ينبغي على وزارة التعليم ان تبلور طرقًا جديدة لتمكين وصول خريجي جهاز التعليم العربيّ لمؤسّسات التعليم العالي.

الفصل الثاني: الصحّة

تشكل جودة خدمات الصحّة وتوافرها وإمكانية الوصول اليها عاملاً حاسمًا في التأثير على الوضع الصحّيّ للسكان. وتكشف المعطيات التي نعرضها في هذا الفصل عن فجوات عميقة بين اليهود والعرب في جميع المجالات الصحّيّة التي قمنا باستعراضها.

حالة الصحّة

في العام 2003، وصل عدد وفيات الرضّع في صفوف العرب الى 8.4 رضيع لكل ألف ولادة، يقابلها 3.5 في صفوف اليهود. السبب الرئيسي للوفيات في صفوف الرضع العرب يعود الى عاهات مولودة، لكن هذا السبب يفسر ما لا يزيد عن 40% فقط من الفجوة في نسب الوفاة بين العرب واليهود. لذا، يمكن الافتراض أن مصدر الفجوة بين الفئتين السكانيتين يعود لفجوات اجتماعية – اقتصاديّة، اضافة الى جودة ووفرة الخدمات الطبية وإمكانية الوصول إليها. وتظهر الفجوات بين اليهود والعرب بشكل واضح في المجالات التي تشير الى الحالة الصحّيّة للسكان في الحاضر والى ملامحها المستقبلية. ويعاني العرب أكثر من ظواهر السمنة الزائدة، ويمارسون النظام الغذائي (الحمية) والنشاط الجسماني بشكل اقل. وتظهر الفجوة بشكل واضح بين النساء العربيّات واليهوديّات.

في مجال التدخين، يفوق عدد المدخنين العرب عددَ المدخنين اليهود بـ 50%. وتتعدى إصابة العرب بأمراض السرطان في القصبات الهوائية والرئتين إصابة اليهود بمرّة ونصف. ومنذ العام 1972، تجري متابعة لنسبة المدخنين بين السكان، لكن حتى العام 1998 تم تنفيذها في صفوف السكان اليهود فقط. وفي تلك السنة تم ضم السكان العرب إلى هذه المتابعة.

خدمات الصحّة داخل المجتمع ووفرتها

قمنا بدراسة ميدانية فحصنا خلالها تواجد خدمات الصحّة في عشر مدن عربيّة مقابل عشر مدن يهوديّة ذات نسبة سكّانيّة مشابهة. وفُحصت المنظومة الخدماتية التي يوفرها صندوق المرضى العام، الذي ينخرط فيه معظم المؤمَّنين العرب. وبحسب المعطيات التي جمعناها، ثمّة فجوة كبيرة في عدد العيادات، والمجالات الطبية وإمكانية الوصول الى الأطباء المتخصّصين، لصالح المدن اليهوديّة التي تم فحصها.

عيادات عامّة (أولية)– هنالك عيادة واحدة لكل 11.8 ألف نسمة في المدن العربيّة، مقابل عيادة واحدة لكل 8.6 ألف نسمة في المدن اليهوديّة.

عيادات مهنية: هنالك عيادة واحدة لكل 29.5 ألف نسمة في المدن العربيّة، مقابل عيادة واحدة لكلّ 15.5 ألف نسمة في المدن اليهوديّة.

توصيات تقرير سيكوي

- ينبغي على وزارة الصحّة التأكد من أن "خدمات الصحّة العامة" تقدّم الخدمات بشكل متساو لليهود والعرب، وأن تهتم بنشر العيادات في مناطق السكن المختلفة وفقًا لهذا المبدأ.
- ينبغي على وزارة الصحّة ان تقوم بفحص المساواة في الخدمات التي تقدمها جميع صناديق المرضى في البلاد، وان تفرض توزيعًا متساويًا للخدمات الصحّيّة للمواطنين.
- ينبغي على وزارة الصحّة ان تهتم بضم الجمهور العربيّ ضمن أطر العلاج الوقائي، اما من خلال المتابعة الناجعة والتربية الجماهيرية، أو من خلال منظومات الكشف المبكر للأمراض، وضمان مستوى لائق من الوقاية الصحّيّة في مناطق السكن.

الفصل الثالث: التشغيل والدخل والفقر

التشغيل

- نسبة المشاركة في القوة العاملة في صفوف العرب في العام 2002 بلغت 39% مقابل 57%في صفوف اليهود. وتنبع الفجوة في نسب المشاركة بالأساس من نسبة المشاركة المتدنية للنساء العربيّات والتي وصلت الى 17.1%، مقابل 54% في صفوف اليهوديّات.
- 37% من الرجال العرب في سن 45-54 لا يشاركون في القوة العاملة، مقابل 13% من الرجال اليهود من نفس الفئة العمرية.
- أخذت الفجوة في نسبة غير المشغَّلين بين اليهود والعرب بالاتساع بشكل ثابت ابتداءً من نهاية التسعينيات.ووصلت نسبتهم بين الرجال العرب في العام 2002 الى 14.1%، مقابل 9.1% لدى الرجال اليهود.
- حتى عندما تتساوى معطيات التحصيل العلمي، هنالك فجوة في التشغيل في المهن الاكاديمية ذات الدخل الاعلى، إذ يعمل نصف المشغَّلين العرب في مهن تتعلق بمجالات الصناعة والبناء (37.2%) وكعمال غير مهنيين (14.7%)، مقابل خُمس المشغَّلين اليهود الذين يعملون في هذه المجالات. وفي المهن الأكاديمية والحرة والإدارية التي تتطلب ثقافة تعليمية ومهارة مهنية عالية، يعمل نحو 20% من المشغَّلين العرب مقابل 38% من المشغّلين اليهود.

الدخل

- في صفوف العائلة التي يقف على رأسها فرد أجير: 56%من البيوت العربيّة تندرج في الخُمس السفلي من مستويات الدخل، مقابل 16% من البيوت اليهوديّة. وفي الخُمس العلوي تتموقع 3% من البيوت العربيّة مقابل 22% من البيوت اليهوديّة.
- مجموع معدّل الدخل الشاغر[1]للعائلة العربيّة يشكّل 67.8% من معدّل الدخل الشاغر للعائلة اليهوديّة.
- تشكل مخصّصات التأمين الوطنيّ ربع الدخل المعدّل للعائلة العربيّة وعشر الدخل المعدّل للعائلة اليهوديّة. وما يعنيه الأمر في العام 2002 هو ان تعلق العائلة العربيّة المتوسطة بمخصّصات التامين الوطنيّ أعلى بضعفين وأكثر من العائلة اليهوديّة. من هنا، فإن التقليص في المخصّصات بين الاعوام 2003-2006 يؤثر – وسيؤثر– على العائلات العربيّة اكثر من العائلات اليهوديّة.

الفقر

- احتمالات وجود عائلة عربيّة فقيرة تزيد بثلاث مرات عن احتمالات وجود عائلة يهوديّة فقيرة. نحو 45% من العائلات العربيّة تبقى فقيرة حتى بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، مقابل نحو 15% من العائلات اليهوديّة.
- ترفع مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة نحو نصف الفقراء اليهود فوق خط الفقر وفي المقابل ترفع خُمس العائلات العربيّة.
- تصل نسبة العائلات العربيّة التي تخلصت من الفقر بسبب مدفوعات النقل لكنها عادت الى تحت خط الف قر بسبب مدفوعات الضرائب المباشرة، الى نحو 40% مقابل نحو 15% من العائلات اليهوديّة. مساهمة منظومة دفعات التحويل والضرائب المباشرة في تقليص الفقر في صفوف العرب ضئيلة للغاية. ويتوقع ان يزداد هذا الأمر سوءًا بسبب التقليصات في المخصّصات، التي لم تنعكس بَعدُ تأثيراتها في معطيات العام 2002.

[1] الدخل الشاغر– مجمل الدخل بعد مدفوعات التحويل من الحكومة للمواطنين (المخصّصات المختلفة) وبعد دفع المواطنين الضرائبَ المباشرة.

توصيات تقرير سيكوي

- يجب تطوير قاعدة تشغيلية واسعة في المدن والقرى العربيّة، وذلك من خلال إقامة المناطق الصناعيّة الفاعلة، ومن خلال تشجيع المبادرات والبحث والتطوير.
- يجب منح الأفضليّة لتطبيق قرار الحكومة الذي صدر في 19 آب من العام 2003 بخصوص ضم المدن والقرى العربيّة الى المناطق الصناعيّة اللوائية التي تقع على مقربة منها.
- يشكّل الأطفال والرضّع العرب (من جيل 0–4 أعوام) نحو 30% من هذه الفئة العُمْريّة في إسرائيل. ويشكّل الأطفال والرضّع العرب 7.4% فقط من مجموع الاولاد الذين يرتادون منازل الحضانة اليومية. ويشجع وجود منازل الحضانة اليومية النساءَ في الخروج الى العمل. على وزارة الإسكان الاهتمام بأن تكون حصة البلدات العربيّة في برامج عمل الوزارة أكبر من نسبتهم بين السكان.
- يجب تطبيق قرارات الحكومة بخصوص تفضيل العاملين العرب في الانخراط في سلك خدمة الدولة، وبخصوص رفع عدد المديرين في الشركات الحكوميّة؛ وذلك من خلال تعيين مدير عربيّ واحد على الأقل في كل شركة حكوميّة.
- يجب على الحكومة التدخل في سوق العمل بغية استيعاب العمال العرب، وذلك عَبْر تشجيع ارباب العمل ومن خلال إقامة مراكز معلوماتية لأصحاب العمل والعاملين، على غرار ما قامت به في العقد الأخير بالنسبة للقادمين الجدد والمعيلات الوحيدات. بموازاة ذلك، على الحكومة الاهتمام بفرض قانون المساواة في فرص العمل.

تلخيص ونظرة مستقبلية

حسب توصيات لجنة أور، تستدعي الحاجة أن تقوم الدولة بتحديد هدف واضح وهو إلغاء التمييز. ويعتبر إلغاء التمييز المؤسساتيّ ضد المواطنين العرب حاجة وجودية للدولة. وتدل المعطيات التي نوردها هنا ان المشكلة تكمن في طريقة عمل الحكومة، والمطلوب هو تغيير أنماط التخصيص التمييزيّ من قبل الدولة. لجنة لبيد، التي أقيمت لبلورة التوصيات على ضوء استنتاجات لجنة أور، عادت في توصياتها الى النمط القديم نفسه من التخصيص قصير الامد للمدن والقرى العربيّة، وأوصت بإقامة " **سلطة حكوميّة لتطوير قطاعات الأقليات** ".

ما يجب فعله بدل ذلك هو إقامة " **سلطة للمساواة** " تكون الوزارت الحكوميّة عنوانها، وتتركز مهمّتها في غرس أنماط التفكير المتساوي في صفوف الوزارات والموظفين كي تُرصد الموارد بالتساوي. وتدل تجربة استيعاب نحو مليون مواطن جديد من دول الاتّحاد السوفييتي السابق، وما تبعها من تغيير في طريقة تخصيص ميزانيات منح الموازنة من قبل وزارة الداخلية، ان الفترة الزمنية الضرورية لتغيير انماط الرصد الحكوميّ هي عشر سنوات او أكثر. وينبغي أخذ هذا الأمر بالحسبان عند الشروع في تخطيط الخطوات العملية التي من شأنها خلق التغيير المنشود.

التربية والتحصيل العلميّ[2]

على الدولة أن تبادر وتطور وتنفّذ البرامج التي من شأنها سدّ الفجوات، وذلك عَبْر التشديد على مجالات الميزانية المتعلقة **بالتربية والتعليم** والإسكان والتطوير الصناعيّ والتشغيل والخدمات. وعلى الدولة أن تعمل من خلال أعلى المستويات على إغلاق الفجوة على وجه السرعة، وبشكل حازم وواضح، من خلال تحديد الأهداف الواضحة والملموسة، ومن خلال الجداول الزمنية المحددة.
(تقرير لجنة أور، ص 767 – بالعبريّة)

فجوات في مستوى التحصيل العلميّ

في العام 2002، كان متوسط سنوات التعليم في صفوف اليهود 12.6 سنة، بينما بلغ متوسط سنوات التعليم في صفوف غير اليهود 11.2 سنة تعليمية، كما كان الامر في صفوف اليهود في العام 1980، أي بفارق عشرين سنة. ويصف الرسم 1.1 متوسط سني التعليم في صفوف اليهود وغير اليهود بين العامين 1961-2002. ويُستشَفّ من الرسم أن الفجوة بين اليهود وغير اليهود آخذة بالتقلص لكنها لم تختفِ بعد.

رسم رقم 1.1: متوسّط سني التعليم في صفوف اليهود وغير اليهود 1961-2002

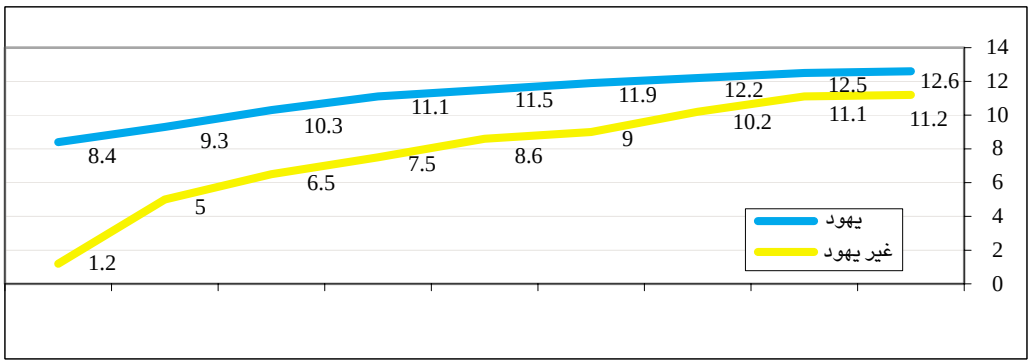

المصدر: مكتب الإحصاء المركزيّ، الكتاب السنويّ الإحصائيّ لإسرائيل، 2003.

[2] نشكر الدكتور خالد أبو عصبة، رئيس جمعية سيكوي، الذي ساعد على تحرير هذا النصّ من خلال ملاحظاته القيمة.

نحو 50% من أبناء الخامسة عشرة من بين غير اليهود لا يملكون ثقافة علمية ثانوية، مقابل 20% من الجمهور اليهوديّ. وتبلغ نسبة أصحاب الثقافة العلمية فوق الثانوية من بين اليهود ضعفَيْ نسبة أصحاب هذه الثقافة من بين غير اليهود.

رسم رقم 1.2: ابناء الخامسة عشرة فما فوق – حسب سنوات التعليم والدين 2002 (بالنسب المئوية)

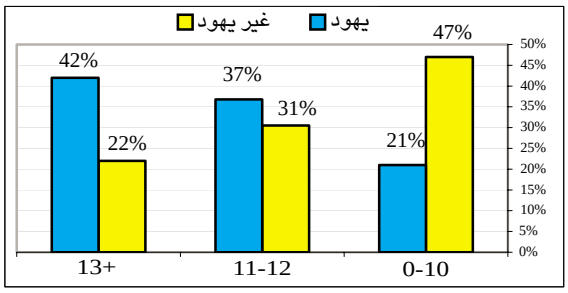

المصدر: مكتب الإحصاء المركزيّ، الكتاب السنويّ لإسرائيل2003

السبب الرئيس في نشوء الفجوات بين العرب واليهود في إسرائيل هو التمييز الهيكلي في سياسات الحكومات المتعاقبة. وبالرغم من ذلك، ثمّة إسقاطات بعيدة الأمد لتحصيل المواطنين العلميّ في المجتمعات العصرية، سواء أكان ذلك في المستوى المعيشي ام في إمكانية وصولهم الى الخدمات التي توفرها الدولة. ويستطيع المواطن الاكثر تعلّمًا ان يحصّل حقوقه بسهولة اكبر. وتحدد الفجوات في مستوى التعليم بين العرب واليهود جزءًا من الفجوات في قضايا التشغيل والاقتصاد والصحّة، كما سنرى في باقي فصول هذا التقرير.

تقرير لجنة شوشاني:

وصفة لمواصلة التمييز ضد الطلاّب العرب، على الرغم من النوايا الحسنة.

يعاني جهاز التعليم العربيّ من نقص في الميزانيات في جميع المراحل التعليميّة، على مدى أعوام طويلة. تشكّل هذه الحقيقة عاملاً شديد الأثر على تحصيل الطلاّب العرب المتدنّي. أقيمت لجنة شوشاني في نهاية العام 2001، على خلفية الادّعاءات بخصوص عدم المساواة في الميزانيات، وعلى خلفيّة الاستياء مما ينتجه جهاز التعليم. أشارت اللجنة في تقريرها إلى ثلاثة أهداف أساسية تمثُّل أمامها عندما تباشر في مناقشة قواعد توزيع الميزانية للتعليم الابتدائيّ:

- توزيع ميزانية عادل ومتساوٍ وشفاف.
- رفع مستوى التحصيل في جهاز التربية والتعليم.

● رفع مستوى نجاعة وفاعلية جهاز التعليم الاقتصاديّة.

تشكيل اللجنة والماثلين أمامها– غياب التمثيل العربيّ

لم يكن من بين أعضاء لجنة شوشاني التسعة أي ممثّل عربيّ. عقدت اللجنة 12 جلسة، استمعت خلالها إلى ممثّلين عن عدّة أجسام، منها: مركز التعليم المستقلّ؛ "معيان هاحينوخ هاتوراني"؛ ممثّلون عن المؤسّسات المعترف بها غير الرسمية؛ ممثّلون عن مؤسّسات الإعفاء؛ ممثّلون عن وزارة التربية والتعليم– السكرتاريا التربوية؛ مديرية التعليم الديني؛ وغيرها.

اقتصر التمثيل العربيّ أمام اللجنة على ممثّلي المدارس الكنسيّة. لم يكن من بين المراقبين الذين دُعُوا لحضور جلسات اللجنة أيّ عربيّ. تجدر الإشارة أن اللجنة نشرت خبرًا في الصحافة توجّهت من خلاله إلى كل من يهمّه الأمر بالتوجّه إليها.

مبادئ التوزيع

يُظهر التقرير طُموحًا لتأسيس طريقة رصد الميزانيات الجديدة على اعتبارات موضوعيّة وعلنية وموحّدة ومتساوية لجميع التلاميذ في الدولة. وقد تمّ التأكيد على أن المبدأ الذي وجّه اللجنةَ هو "**ميزانيّة متساوية للمتساوين وميزانيّة مختلفة للمختلفين**". وهذا يعني أنه ينبغي تخصيص موارد لطلاّب معيّنين أكثر من غيرهم، بهدف تقليص الفجوات التحصيليّة فيما بينهم.

اقترحت اللجنة تعريف الزيادة بواسطة معادلة تستند إلى مقاييس تأخذ بعين الاعتبار **المواصفات الشخصيّة للطالب**، ودرجة الافتقار التعليمية لديه. اقترحت اللجنة قياس هذا الافتقار التعليمي (مقياس رعاية الطالب) بواسطة متغيّرات معيّنة تقيم تلاؤمًا كبيرًا مع التحصيل العلميّ للطالب. ومع ذلك، معظم المواصفات التي حدّدتها اللجنة كمتغيّرات أساسيّة، ما عدا مستوى الأهل التعليمي وعدد الإخوة في العائلة،لم تكن شخصيّة إنّما جغرافيّة وجماعيّة: قادم (منذ العام 1984 وما بعد)؛ قادم من بلدان فقيرة؛ السكن في بلدات ذات أفضليّة قوميّة والبعد الجغرافي عن مركز البلاد.

حدّدت اللجنة لكل من هذه المميّزات وزنًا معيّنًا:

البعد عن مركز البلاد	10%
مستوى الأهل التعليمي	30%
عدد الإخوة والأخوات	10%
بلدة ذات أفضليّة قوميّة	20%
قادم جديد (منذ العام 1984 وما بعد)	20%
قادم من دول فقيرة	10%

يبدو للوهلة الأولى أنّ 30%-50% من هذه المقاييس تقتصر على الطلاّب اليهود فقط. يستطيع الطالب العربيّ أن يستنفذ التفضيل بنسبة 50%-70% فقط مقارنة بالطالب اليهوديّ. سنقوم فيما يلي بفحص هذه المقاييس كلاًّ على

حدة:

✓ يعتبر المقياس الذي يتطرق إلى **مستوى التعليم** في صفوف الأهل (30%) وعدد الإخوة والأخوات (10%) متساويًا بين اليهود والعرب، وكل اختلاف في توزيع الموارد بين الطلاّب ينجم عن المواصفات الشخصيّة للطالب.

X **بُعد المسافة عن مركز البلاد** (10%): معدّل التحصيل في مدن وقرى الأطراف أدنى مما هو عليه في المركز. لكن في مدن وقرى كهذه مجموعات سكّانيّة ذات مستوى اجتماعي – اقتصاديّ مرتفع (ميتار؛ لهفيم؛ عومر؛ كفار فرديم). وفي المركز هناك مجموعات سكّانيّة في ضائقة من بين اليهود والعرب على حدّ سواء – كما هو الحال في المدن المختلطة (كالرملة واللد)، وفي القرى العربيّة القريبة نسبيًّا من المدن الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، ليس ثمّة أيّ معنى للبعد عن مركز البلاد بالنسبة للتحصيل العلمي بالنسبة للقرى والبلدات العربيّة . لا يزيد معدّل التحصيل العلمي عند الطلاّب في المدن والقرى الواقعة في مركز البلاد– مثل الطيبة والطيرة وقلنسوة– عن مستوى تحصيل الطلاّب في المدن والقرى البعيدة كسخنين وطمرة ومجد الكروم وغيرها.

X **مناطق ذات أفضليّة قوميّة (20%):** لا يعكس هذا المقياس مدى احتمالات النجاح أو الفشل للطلاّب الذين يسكنون في هذه المناطق. وفي هذه الحالة أيضًا، تستفيد مجموعات سكّانيّة قويّة تسكن في الأطراف من ظروف أفضل، هي في غنًى عنها من أجل النجاح في التعليم. من بين قائمة البلدات ذات الأفضليّة الوطنيّة (نحو كفار فراديم) نجد المستوطنات في الضفّة الغربيّة وعددًا من الكيبوتسات.

القليل جدًّا من القرى العربيّة تنضوي تحت إطار المناطق ذات الأفضليّة القوميّة؛ وقد شُملت الغالبيّة العظمى هذه القرى القليلة تحت هذا التعريف بسبب وجودها على خط المواجهة (الحدوديّ). في العام 2003، أُدرجت 418 بلدة ضمن البلدات ذات الأفضليّة القوميّة في مجال التربية؛ من بينها 14 بلدة عربيّة فقط: بيت جن؛ بقعاثا؛ الجشّ؛ حرفيش؛ طوبا الزنغريّة؛ مجدل شمس؛ مسعدة؛ معليا؛ الغجر؛ عين الأسد؛ عرب العرامشة؛ فسوطة؛ البقيعة. يسكن السواد الأعظم للسكان العرب داخل إسرائيل بجوار بلدات يهوديّة أُدرجت و/أو لا تزال تندرج في المناطق ذات الأفضليّة القوميّة. لم تندرج، بالمقابل، معظم القرى العربيّة في نطاق هذه الخارطة بتاتًا، ولم تحصل بالتالي على التطوير الذي حصلت عليه البلدات اليهوديّة خلال فترة اندراجها ضمن مناطق الأفضليّة القوميّة.

X **القادمون الجدد (من العام 1984 وما بعد 20%) والقادمون الجدد من دول فقيرة (10%)**– تقتصر هذه التعريفات على الطلاّب في جهاز التعليم اليهوديّ. لا ينطبق هذا المقياس، الذي تشكّل الصعوبات في اللغة أحد مركباته، على الطلاّب العرب.

يعتبر اكتساب مهارات في اللغة العربيّة أحد المجالات التي تنعكس فيها الاحتياجات الخاصة بالطلاّب العرب. وأشار البروفسور دافيد نيفو (العالِم الرئيس لوزارة التربية والتعليم)، خلال النقاش الذي دار في لجنة التعليم في الكنيست في الـ9 من حزيران 2003، أنه استنادًا إلى الصعوبات الخاصة في اكتساب مهارات القراءة في اللغة العربيّة، ربما تستدعي الحاجة تخصيص أفضليّة في الموارد لطلاّب اللغة العربيّة أكثر من طلاّب اللغة العبريّة. في الجلسة نفسها قالت البروفيسورة عليت أولشتاين من قسم التربية في الجامعة العبريّة: "تبيّن، من خلال الأبحاث الدولية بشكل قاطع، أن إمكانيات النجاح ترتفع في حال تطابق لغة البيت مع لغة الامتحان".

تختلف لغة الطلاّب العرب في البيت (اللغة العاميّة) عنها في الامتحان (اللغة الفصحى): ففي المهارات اللغويّة، بلغت الفجوة بين تحصيل الطلاّب في جهاز التعليم العربيّ وتحصيل الطلاّب في جهاز التعليم العبريّ، وَفقًا لامتحانات "الميتساف" (مقاييس النجاعة والنمو في المدرسة) التي أُجريَت في العامين 2003-2002 ، بلغت 31 نقطة في العام 2002، وَ 25 نقطة في العام 2003. وقد كانت الفجوة في المهارات اللغوية هي الأكبر بين الفجوات في المواضيع التعليمية، والتي تمّ فحصها من خلال امتحان "الميتساف" (لغة الأمّ؛ الرياضيات؛العلوم والتكنولوجيا؛ اللغة الإنجليزيّة). وتنعكس مهارات القراءة المتردية سلبا على القدرات التحصيلية في مجالات التعليم الأخرى (انظر الرسم البياني 1.3).

رسم رقم 1.3: فجوات في التحصيل بين اليهود والعرب – الصف الخامس 2003-2002

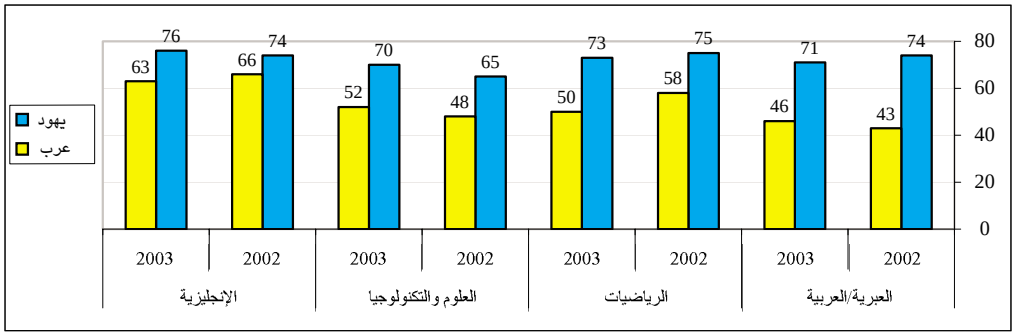

المصدر:وزارة التربية والتعليم، جهاز التعليم في إسرائيل من خلال نظرة على "الميتساف" (2002-2003)، القدس، تشرين الأوّل، 2003

بالإضافة إلى ذلك، **يفرض على الطلاّب العرب اكتساب مهارات لغويّة عالية في اللغة العبريّة.** وإلى مدى بعيد يحدد مستوى إجادتهم اللغة العبريّة إمكانيات وفرصَ اندماجهم في التعليم الأكاديميّ وفي سوق التشغيل الإسرائيلي مستقبَلاً. (را. فصل التشغيل والدخل والفقر الذي سيردُ لاحقًا في هذا التقرير).

يمكن إحراز المساواة في هذا المجال وذلك بواسطة تبديل مقياس "قادم جديد" بمقياس اللغة. يحتاج الطلاّب العرب إلى التفضيل في هذا المجال بما لا يقلّ عن الطلاّب الذين قدموا مع أهاليهم إلى البلاد، وليس ثمّة أيّ سبب للتمييز ضدّهم على هذه الخلفية.

يندرج 209,000 طالب في التعليم العربيّ، والذين يشكّلون أكثر من ربع عدد الطلاّب العام (26.6%)، في أسفل سلّم التحصيل العلميّ على امتداد جميع مراحله. ووفقًا لتقرير شوشاني، سيتوافر لهم في ظل الظروف القائمة 70% - 60% فقط من سلّة الرعاية. **يغيب في تقرير لجنة شوشاني التعامل مع العرب كمجموعة متفرّدة ذات احتياجات خاصّة، كما هو الأمر بالنسبة للقادمين الجدد عامّةً**، والقادمين من دول فقيرة خاصّةً. ويقلص تطبيق توصيات لجنة شوشاني الفجوة في تخصيص الموارد وتوزيعها بين التعليم العبريّ والعربيّ بشكل ضئيل جدًّا.

زيادة 100,000 ساعة للتعليم الابتدائيّ خلال الأعوام الخمسة القادمة

من المقرّر أن تضاف 100,00 ساعة للتعليم الابتدائيّ خلال الأعوام الخمسة القادمة، كجزء من عملية تطبيق التوصيات الواردة في تقرير شوشاني. وستشتمل الساعات الإضافيّة – وفقًا لمنشور المدير العام لوزارة التعليم، 10(ج) 2003– على الساعات التي رُصدت في العام الدراسيّ 2003، والذي عُرِّف بعام القاعدة. ووفقًا لأقوال المديرة العامة لوزارة التعليم، ستخصّص 70% من مجموع الساعات الإضافيّة للتعليم العربيّ، في حين ستخصّص 30% منها للتعليم العبريّ.

عُرض توزيع الساعات الإضافيّة (70% للتعليم العربيّ، وَ30% للتعليم العبريّ) على أنّه تفضيل مصحِّح [3]؛ بيدَ أنّه بعد فحص المعطيات تظهر أمامنا صورة مغايرة:

في العام 2003، خُصِّصت 1.89 ساعة أسبوعيّة للطالب في جهاز التعليم العبريّ، مقابل 1.51 ساعة أسبوعيّة فقط للطالب في التعليم العربيّ. على ضوء الزيادة المفترضة لـ 100,000 ساعة في جهاز التعليم العربيّ، كما ذُكر آنفًا، من المفترض أن يستقرّ معدّل الساعات الأسبوعيّة للطالب فيَ التعليم العربيّ على 1.58 في العام الدراسيّ 2008، بينما يستقر في التعليم العبريّ على 1.85 (را. لائحة 1.1)، مع الأخذ بعين الاعتبار التوقّعات بخصوص الزيادة في عدد الطلاّب. بهذه الطريقة تتقلص الفجوة قليلاً في تخصيص الساعات للطالب، لكنّها بالتأكيد لا تُغلق.

جدول رقم 1.1: معدّل رصد الساعات الأسبوعيّة المتوقعة للطالب للعام الدراسيّ 2008

	عدد الطلاّب في العام 2003	ساعات أسبوعيّة للطالب 2003	مجموع الساعات الأسبوعي 2003	إضافة ساعات أسبوعيّة حتى 2008	مجموع الساعات الأسبوعيّة 2008	نسبة الزيادة السنويّة في عدد الطلاّب[4]	توقّعات لعدد الطلاّب في العام 2008	توقّعات معدّل الساعات للتلميذ 2008
التعليم العربيّ	204,900	1.51	309,399	70,000	379,399	3.5%	240,534	1.58
التعليم العبريّ	566,000	1.89	1,069,740	30,000	1,099,740	0.8%	596,006	1.85

المصدر: تحليل معطيات وزارة الماليّة، اقتراح ميزانيّة وزارة التربية والتعليم، 2004

ويعود السبب في الفجوة الكبيرة في المعطيات الى فجوات كبيرة في المكانة الاجتماعيّة – الاقتصاديّة (ثقافة الأهل؛ الدخل؛ عدد الإخوة)، وفي البيئة التعليمية (حجم الصفوف التعليميّة؛ التجهيزات – كالحواسيب والمباني اللائقة)، وفي جودة المعلمين، ونسَب التسرّب والتحصيل على امتداد كل المراحل التعليمية. لذا، وحسب مبدأ لجنة شوشاني ("ميزانية متساويةَ للمتساوين وميزانية مختلفة للمختلفين")، كان من المفترض أن يكون معدّل ما يحصل عليه الطالب العربيّ من ساعات في السنوات القريبة القادمة أعلى من معدّل ساعات الطالب اليهوديّ.

---

3 "سنمضي خلال خمسة أعوام نحو مخزون متساو مفتوح، وعندها ستضاف 100 ألف ساعة، ستخصّص من بينها 70 ألف ساعة للوسط العربيّ... هنا أذكّر أنه على الرغم من أن الوسط العربيّ يشكّل 20% منّ السكّان، فهو يستحقّ أكثر على خلفيّة التفضيل المصحِّح، وهو بالفعل يحظى بأكثر. إذا نظرتُ، في المحصّلة النهائيّة، الى الزيادة من مجموع الساعات التي تمنح للوسط العربيّ مقابل الساعات التي تمنح للوسط اليهوديّ، نجد زيادة بنسبة 30% للوسط العربيّ مقابل 5%للوسط اليهوديّ. هذا بالفعل تفضيل مصحّح، وأنا فعلاً أبارك ذلك..." (رونيت تيروش، المديرة العامّة لوزارة التربية والتعليم– بروتوكول لجنة التربية والتعليم، 27.8.03).

4 وتيرة معدّل الزيادة للطلاّب في التعليم العبريّ والتعليم العربيّ في السنوات الخمس القادمة.

تطبيق طريقة توزيع الميزانيّات الجديدة في التعليم الابتدائيّ، في عامها الأوّل– امتحان الواقع

كان العام الدراسيّ 4-2003 العامَ الأوّل لتطبيق الطريقة الجديدة في توزيع الميزانيات. وقد كان من المقرّر – وَفقًا لتصريح المديرة العامّة لوزارة التربية والتعليم، عند مثولها أمام لجنة التربية والتعليم التابعة للكنسيت في 27 آب 2003 – أن تضاف 25 ألف ساعة، في العام الدراسيّ 2003/4، تخصَّص 16 ألفًا منها (أي 64%) للتعليم العربيّ، وما تبقّى (9,000 ساعة) للتعليم العبريّ.[5]

جدول 1.2: زيادة الساعات في التعليم الابتدائيّ العربيّ والعبريّ في العام الدراسيّ 2003/4

العام	طلاّب في التعليم الابتدائيّ			معدّل الساعات للطالب			مجموع ساعات التعليم		
	المجموع	عبريّ	عربيّ	المجموع	عبريّ	عربيّ	المجموع	عبريّ	عربيّ
2003	770,900	566,000	204,900	1.78	1.89	1.51	1,379,139	1,069,740	309,399
2004	786,000	577,000	209,000	1.78	**1.87**	**1.52**	1,369,670	1,078,990	317,680
مجموع الساعات الإضافيّة							**17,531**	**9,250**	**8,281**

المصدر: وزارة الماليّة، ميزانيّة وزارة التعليم، WWW.mof.gov.il

كما يظهر في الجدول أعلاه، أضيفت 17,531 ساعة فقط، من أصل 25,000 ساعة مُعدّة لذلك، أي أقلّ بـ 7,469 من المتوقَّع. زاد التعليم العبريّ بـ 9,200 ساعة إضافيّة، أي أكثر بقليل من الـ 9,000 ساعة المخصّصة؛ بينما حظيَ التعليم العربيّ بزيادة 8,281 ساعة إضافيّة فقط من ضمن الـ 16,000 ساعة التي كان من المزمع إضافتها. قُلِّصت الـ 25,000 ساعة التي كان من المفترض أن تمنح للجهاز، وتلقّى التعليم العربيّ الحصّة الكاملة من هذا التقليص.

التعليم العالي

معطيات أولية متدنية – شهادة بجروت غير ناجعة

تنعكس نسبة التسرّب العالية والفجوة في التحصيل العلمي– في جميع المراحل التعليميّة– في النسبة المنخفضة من العرب الذين يتّجهون نحو التعليم الأكاديمي. في العام 2001، شكّل طلاّب التعليم العربيّ 10.2% فقط من مجموع الذين حصلوا على شهادة البجروت التي تلبّي شروط القبول للجامعات (را. الرسم البياني 1.4). نسبة الحاصلين على شهادة البجروت التي تستجيب لشروط القبول للجامعات، من طلاّب الثواني عشر في التعليم العربيّ، بلغت 31.7%، مقابل 46.3% في التعليم العبريّ (را. الرسم البياني 1.5). **تعتبر شهادة البجروت التي لا تلائم شروط القبول للجامعات غير ناجعة لغرض الدراسة الأكاديميّة التي تُعتبر بوابة الحصول على عمل ملائم.**

---

5 "من مجموع 25 ألف ساعة قمنا بزيادتها هذا العام بواسطة وزارة الماليّة، في أعقاب الشروع في الخطّة، ستخصّص 16 ألف ساعة ، أي 64% من الميزانيّة الإضافيّة التي منحت للتمويل الشخصيّ، للوسط العربيّ. سيخصَّص جزء آخر منها– ذو وزن كبير أيضًا– للحارديم، فيما يتبقّى القليل للتعليم الرسميّ" (رونيت تيروش، المديرة العامّة لوزارة التعليم، بروتوكول لجنة التربية والتعليم التابعة للكنيست 27.8.03).

رسم1.4: نسبة مستحقّي شهادة البجروت التي تلائم الحدّ الأدنى من شروط الجامعات 2001 ، من مجموع طلاّب الثاني عشر

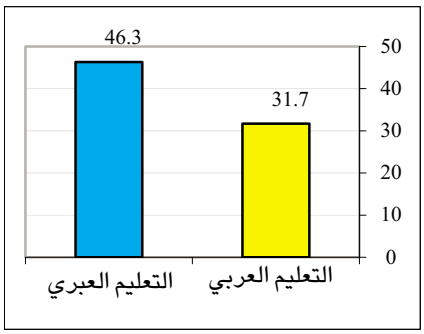

المصدر: مكتب الإحصاء المركزيّ، الكتاب السنويّ لإسرائيل، 2003

رسم 1.5 : حصة طلاّب الثاني عشر العرب من مجموع مستحقّي شهادة البجروت التي تلائم متطلبات الحد الادنى لدخول الجامعات، 2001

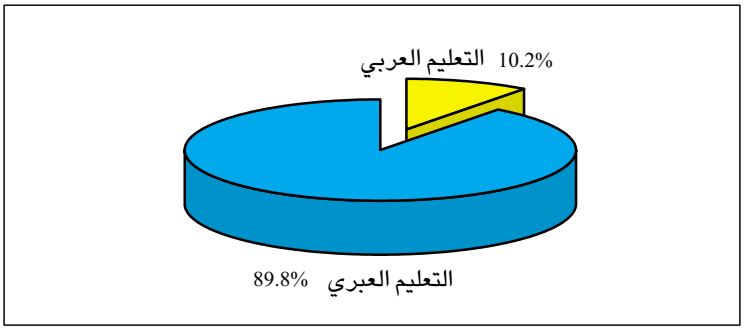

المصدر: مكتب الإحصاء المركزيّ، الكتاب السنويّ لإسرائيل، 2003

نسبة طلاّب الجامعات من غيراليهود

يشكّل الطلاّب من غير اليهود 9.8% من بين الذين يدرسون للّقب الأوّل، وَ 5% من بين طلاّب اللقب الثاني، وَ 3.2% من بين الذين يدرسون للّقب الثالث (را. رسم 1.7). تنعكس النسبة المتردّية لطلاّب الألقاب العالية على القدرة الكامنة لدى العرب على الانخراط بين صفوف الهيئات التدريسيّة في الجامعات وفي مؤسّسات الدولة، وكذلك على فرصهم بممارسة العمل في المهن التي تتطلّب مهارات مهنيّة عالية، والتي تدرّ أجرًا عاليًا (ويفتقد أصحاب التعليم الأكاديمي كذلك للمردود المادي الذي يناسب مهاراتهم. راجع فصل التشغيل والمدخول والفقر).

الرسم 1.6: نسبة غير اليهود من بين عامة الطلاّب للألقاب الأوّل والثاني والثالث، 2001/2

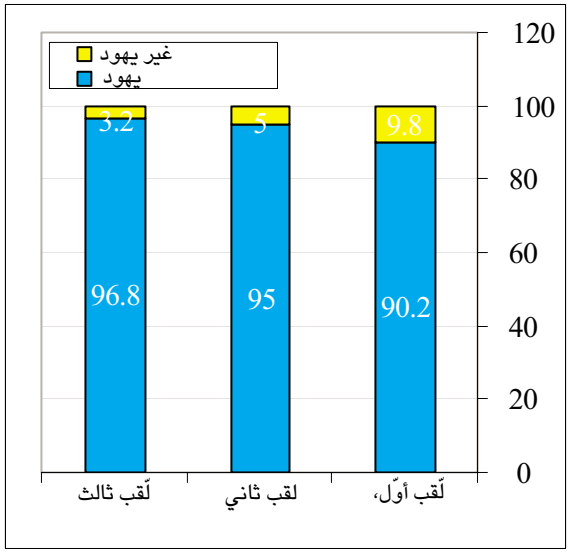

المصدر: مكتب الإحصاء المركزيّ، الكتاب السنويّ لإسرائيل، 2003

إمتحان البسيخومتري عائقًا

تبنّى مجلس التعليم العالي، في كانون الثاني عام 2002، توصيات التقرير الصادر عن اللجنة التي ترأّسها البروفيسور ماجد الحاجّ بالإجماع. وقد أوصت اللجنة بتطبيق خطوات عدّة لدفع وتطوير الطلاّب العرب. وفقًا لتقرير اللجنة، إنّ العقبة الأساسيّة التي تقف أمام التحاق الطلاّب العرب بالجامعات هي امتحان البسيخومتري. ويصل معدّل الفجوة بين الممتحَنين بالعربيّة والممتحَنين بالعبريّة الى 123 - 126 نقطة (434 مقابل 560)[6]

احتمالات حصول المرشّح غير اليهوديّ على الرفض أعلى بثلاث مرّات من احتمالات رفض المرشّح اليهوديّ

وصلت نسبة المتقدّمين غير اليهود الذين رُفضت طلباتهم إلى 45% في العام الدراسيّ 2002، مقابل 15.6% فقط من اليهود الذين تقدموا بطلب للدراسة في الجامعات. وصلت نسبة الذين التحقوا بالدراسة في الجامعات من اليهود، في ذلك العام، إلى 68.3%، مقابل 42.1% من مجموع المتقدّمين من غير اليهود (را. الرسم رقم 1.7).

[6] راتنر، هآرتس. 29.1.02.

رسم 1.7: توزيع المرشّحين لدراسة اللقب الأوّل في الجامعات:
المرشّحون الذين قُبلوا وباشروا الدراسة؛ المرشّحون الذين قُبلوا ولم يباشروا الدراسة؛ والمرشّحون الذين رفضوا. 2001/2

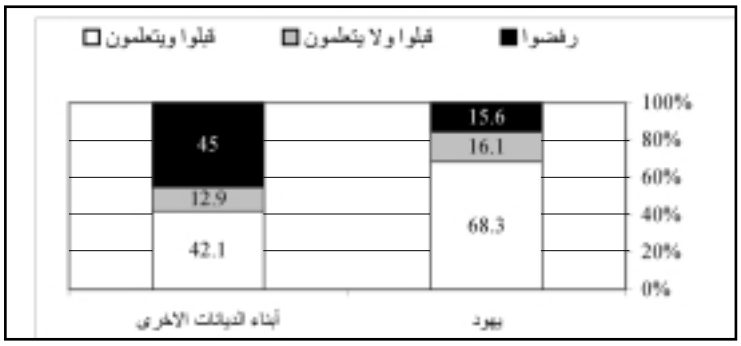

المصدر: مكتب الإحصاء المركزيّ، الكتاب السنويّ لإسرائيل، 2003

اتّباع طريقة "المتسراف" (ضمّ العلامات) وإلغاؤها

قُبَيْل العام الدراسيّ 2003/2004، أُلغيَ إلزام كلّ متسجّل للجامعة بالتقدّم إلى امتحان البسيخومتريّ، وأصبح باستطاعة الطالب أن يعتمد - بديلاً لذلك - معدّل علامات البجروت في مواضيع الرياضيّات والإنجليزيّة واللّغة الأمّ ("المتسراف"). اتّبعت طريقة "المتسراف" بهدف رفع نسبة قبول الطلاّب من بلدات التطوير، لكن عندما تبيّن أن المستفيدين الأساسيين من استخدام هذه الطريقة هم الطلاّب العرب (راجع القائمة التالية)، ادُّعيَ أنّ الطريقة لم تثبت فاعليّتها في عمليّة التكهّن باحتمالات نجاح الطالب في تعليمه، مقارنةً بالامتحان البسيخومتري.

إجراء المقابلات باللغة العبريّة كوسيلة لإقصاء العرب

من بين العراقيل أمام القبول للجامعات التي وردت في تقرير لجنة الحاجّ، ورد إجراء المقابلات باللغة العبريّة، والتي لا يملك ناصيتَها الطلاّبُ العرب بمستوى الطلاّب اليهود نفسه. في أحد الأقسام التابعة لجامعة معيّنة، رُفع وزن المقابلة الشخصيّة مقارنةً بعلامة "المتسراف"، كوسيلة لإقصاء المرشّحين العرب [7]

جدول 1.3: نسبة المستفيدين من طريقة "المتسراف": وفقًا لعدد المرشّحين (بلدات عربيّة مقابل بقيّة البلدات، 2003)

	مرشّحون قدّموا، بالإضافة، علامة "المتسراف"	مرشّحون كان "المتسراف" لديهم أعلى من البسيخومتري	نسبة الذين استفادوا من "المتسراف"
المدن والقرى العربيّة	2,691	1,923	%71
باقي المدن والقرى	8,484	3,441	%41

المصدر: مكتب الإحصاء المركزيّ، الكتاب السنويّ لإسرائيل، 2003

[7] ساعار، هآرتس، 27.11.03.

خلاصة

يشكّل مستوى التعليم العالي أداة لتقليص الفجوات، وعنصرًا أساسيًّا في الحراك الاجتماعي وتقدُّم الأفراد والمجموعات. هنالك عوامل عديدة ومتنوعة للفجوات بين اليهود والعرب في إسرائيل. من بين هذه العوامل، تؤدّي العراقيل الهيكلية والتمييز في تخصيص موارد الدولة دورًا لا يستهان به في هذا السياق. لاحظنا في هذا المجال أيضًا وجود عوامل هيكلية ونواقص في الميزانيات ترسّخ، مجتمعةً، الفجوةَ في مستوى التعليم بين اليهود والعرب في إسرائيل. العوامل الأساسيّة التي ذكرناها في هذا الفصل هي:

1. **في التعليم الابتدائيّ:** لا تنحصر المقاييس التي قرّرتها لجنة شوشاني على مميزات الطالب الذاتيّة فقط، بل تتجاوزها إلى الخصائص الجماعيّة كذلك، مثل القادمين الجدد وسكان المدن والقرى البعيدة عن مركز البلاد. لم يجْرِ التطرّق إلى الطلاّب العرب كمجموعة ذات خصوصية، وبذلك تمّ إقصائهم عن 30% من سلة الرعاية. وبهذه الطريقة تكرّس المقاييس التي وضعتها لجنة شوشاني التمييز القائم.
2. **في التعليم العالي:** أعيدت طريقة التصفية للقبول للجامعات، والتي بُدّلت لسنة واحدة فقط، إلى ما كانت عليه في السابق، وذلك دون أن يُطرَح حلّ ملائم لمسألة العراقيل التي تقف أمام المرشّحين العرب الذين يحاولون الالتحاق بالجامعات.

تُمْلي الفجوة القائمة في مستوى التعليم بين اليهود والعرب في إسرائيل فجوةً اقتصاديّة اجتماعيّة آخذةً بالاتّساع، خاصّةً على خلفية التطوّر في المجالات التكنولوجية والاقتصاديّة، وتشكل السياسة المتبّعة حاليًّا تكريسًا للفجوة القائمة. وقد أقرّت لجنة أور وجود التمييز في تخصيص الميزانيات في مجال التعليم بشكل واضح، وأشارت أنّ الفجوة في هذا المجال قابلة للتشخيص والمعالجة. بالرغم من ذلك، تتقاعس وزارة التربية والتعليم في تطبيق الهدف الذي أعلنت عنه أنه مقبول ومرجوّ. التمييز ضد المواطنين العرب في مجال التعليم متواصل. بمسلكها هذا، تخطئ دولة إسرائيل تجاه مستقبلها القريب والبعيد، وذلك من خلال تنازلها المسبق عن المساهمة النوعيّة للاقتصاد، وعن إنتاجيّة جزء كبير من مواطنيها. هذا التنازل غير مصيب؛ والتغيير الفوري في هذا التوجّه أمر ملحّ ومطلوب.

توصيات:

1. ينبغي على وزارة التربية أن تفحص المقاييس التي وضعتها لجنة شوشاني من جديد، وأن تتحقّق ممّا إذا كانت هذه المقاييس التي وضعت بهدف التفضيل المصحِّح تتوافر للطلاّب اليهود والعرب على حدٍّ سواء.
2. ينبغي على وزارة التربية فحص الطرق التي من شأنها تحسين إمكانيات التحاق خرّيجي جهاز التعليم العربيّ بالتعليم العالي.

مصادر:

بنـزيمان يوفال، وثيقة لمناقشة الموضوع: **تقرير ماجد الحاجّ– تطوير التعليم العالي في أوساط المجتمع العربيّ**، مقدّم إلى لجنة التربية والثقافة، 19 حزيران 2002، قسم البحث والمعلومات التابع للكنيست، حزيران 2002.

بن عامي نعومي، **التحصيل العلميّ في وزارة التربية** – مقدّم للّجنة لحقوق الطفل، 30 تشرين الأوّل 2003، مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست.

بروتوكول رقم 31 من جلسة لجنة التربية والثقافة من يوم 9 حزيران 2003.

بروتوكول رقم 56 من جلسة لجنة التربية والثقافة من يوم 16 تمّوز 2003.

بروتوكول رقم 72 من جلسة لجنة التربية والثقافة 27.8.03 – التحضيرات لافتتاح السنة الدراسيّة في أوساط الأقليّات، وضائقة التعليم العربيّ.

وزارة التربية والتعليم والرياضة، **معطيات امتحانات البجروت** – 2003، القدس، 2004.

جهاز التعليم في إسرائيل في نظرة فاحصة على "ميتساف" 2001/2002– 2002/2003، وزارة التربية والتعليم والرياضة، القدس، تشرين الأوّل 2003.

مكتب الإحصاء المركزيّ، الكتاب السنويّ لإسرائيل، 2003.

وزارة الماليّة، **اقتراح ميزانيّة وزارة التربية، 2004**. www.mof.gov.il

الصحّة

يجب على الدولة أن تبادر وتطوّر وتنفذ البرامج التي من شأنها إغلاق الفجوات، من خلال التركيز على قضايا الميزانية المتعلقة بالتربية والتعليم والإسكان والتطوير الصناعيّ والتشغيل **والخدمات**... ويجب على الدولة أن تعمل من خلال أعلى المستويات على إغلاق الفجوة على وجه السرعة وبشكل حازم، ومن خلال تحديد الأهداف الواضحة والملموسة ومن خلال جداول زمنية محددة.
(تقرير لجنة أور، ص 767، بالعبريّة)

ربما ترجع الفجوات في الحالة الصحّيّة لمجموعات سكّانيّة مختلفة لعوامل متعددة: بدءًا من عوامل سلوكية تتعلق بالموارد الاقتصاديّة والاجتماعية ومستوى التعليم والثقافة، وصولاً الى عوامل بيولوجية وجينية. وهنا يبرز دور الجهاز الصحّيّ في تنظيم وتوجيه هذه العوامل لصالح المواطنين. وتؤثّر جودة ووفرة الخدمات الطبية بشكل حاسم على الحالة الصحّيّة للسكان. وبإمكان رصد الموارد التي تدعم المساواة في مجال الخدمات الطبية ان تغلق الفجوات بين الجمهور اليهوديّ والجمهور العربيّ في إسرائيل.

وضع الصحّة

فجوات بين العرب واليهود في نسبة وفيات الرضّع وفي متوسّط الأعمار

تعتبر نسبة وفيات الرضّع ومتوسط الأعمار من أكثر المعايير أهمية في تقييم الحالة الصحّيّة لدى المجموعات السكّانيّة وفي المقارنة بين المجموعات المختلفة. وعلى الرغم من التراجع في نسبة وفيات الرضّع وارتفاع معدّل الأعمار في صفوف العرب واليهود على حدّ سواء، بقيت الفجوة بين المجموعتين مستقرة عبر السنين العديدة، ووقفت نسبة وفيات الرضّع في صفوف العرب في العام 2002 على 8.4 رضيع لكل ألف ولادة جديدة وعلى 3.6 في صفوف اليهود. نسبة الوفيات في صفوف بدو النقب ما زالت مرتفعة بشكل خاصّ وتتطلّب عناية خاصّة (راجع الرسم رقم 2.2).

رسم رقم 2.1: متوسّط الأعمار، يهود وعرب، 2002

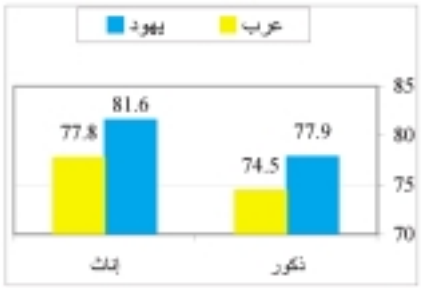

المصدر: مكتب الإحصاء المركزي، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2003

رسم رقم 2.2: نسب وفيات الرضع لكل ألف ولادة، 2003

المصدر:اميتاي يونا،معطيات قومية حول وفاة الرضع في اسرائيل– 2003،قسم الأم والولد والتاشئ،وزارة الصحة،آب 2004

أسباب الوفاة لدى الرضع: السبب الرئيسي للوفاة في صفوف اليهود هو الولادة المبكّرة (الأطفال الخدائج)؛ أما في صفوف العرب، فالسبب الرئيسي يرجع الى عاهات مولودة. وعلى الرغم من ذلك، فنسبة الوفاة في صفوف العرب في الفئتين المذكورتين أعلى بكثير من النسبة في صفوف اليهود. وعلى الرغم من ان الولادة المبكرة تعتبر سبب الوفاة الأكثر شيوعًا في صفوف الرضّع اليهود (راجع الرسم رقم 2.3)، نسبة الوفيات في صفوف الخدائج العرب اعلى منها في صفوف اليهود، وتصل الى 2.62وفاة لكل ألف ولادة، مقابل 1.95 وفاة لكل ألف ولادة في صفوف اليهود. وبكلمات أخرى، تعتبر حظوظ الخدائج اليهود في العيش اعلى من حظوظ الخدائج العرب.

السبب الرئيسي في وفاة الرضّع العرب هو عاهات الولادة، وتصل نسبتهم الى 34.6% من حالات الوفاة، ويعتبر زواج الأقارب أحد مسبّبات هذه الظاهرة. وبمقدور خدمات الصحّة ان تقلّص من انتشار هذه الظاهرة بشكل ملحوظ، وذلك من خلال زيادة الوعي وتوفير المعلومات في صفوف السكان، ومن خلال تحسين نظام الاستشارة الجينيّة وتوسيع استعمال حامض الفوليك قبل الحمل وخلاله، وكذلك من خلال تشخيص الظاهرة قبل حصول الولادة.

رسم رقم 2.3: أسباب الوفاة في صفوف الرضّع في العام 2003 (بالنسب المئويّة)

المصدر:أميتاي يونا، معطيات قوميّة حول وفيات الرضّع في إسرائيل–2003، قسم الام، الطفل والناشئ، وزارة الصحّة، آب 2004.

وتفسر عاهات الولادة والامراض الميتابولية–الجينية ما لا يزيد عن 40% من الفجوة في نسب الوفاة بين اليهود والعرب.[8] من هنا يمكن الافتراض ان الفجوة في غالبيتها مردّها إلى فروقات اجتماعية–اقتصاديّة بين المجموعتين السكانيتين، وإلى فجوات في جودة الخدمة المتوافرة. وتزيد الفجوة الاجتماعية الاقتصاديّة من اعتماد السكان العرب على الخدمات الطبية.

[8] اميتاي يونا، معطيات قوميّة حول وفات الرضّع في إسرائيل–2003، وزارة الصحّة، قسم الأم والطفل والناشئ، آب 2004 (بالعبريّة).

التغذية والنشاط الرياضي البدني– العرب يعانون من السمنة الزائدة، ويلجؤون بدرجة أدنى إلى النظام الغذائي (الحمية) ويمارسون الرياضة بدرجة أدنى

في إطار استطلاع حالة الصحّة والتغذية القوميتين الذي أجري بين العامين 2001-1999 فُحصت بعض المجالات التي تقيّم الحالة الصحّيّة في صفوف السكان وتستشرف المستقبل في هذا المضمار. و أجريت ضمن الاستطلاع عملية فحص لأوزان المستجوَبين، وفُحصت عاداتهم الغذائية ومدى ممارستهم للنشاط البدني خلال ساعات الفراغ. ويكشف الجدول رقم 2.1 ان العرب يعانون السمنة الزائدة اكثر من اليهود، ويتبعون اقل منهم النظام الغذائي، ويمارسون الرياضة أقلّ منهم كذلك. وتبرز الفجوة بشكل خاص بين النساء العربيّات ونظيراتهنّ اليهوديّات.

جدول 2.1:

نسبة أصحاب السمنة الزائدة، نسبة الذين يتّبعون نظامًا غذائيًّا، ونسبة الذين يمارسون الرياضة البدنية في ساعات الفراغ

	المجموع BMI* ≥ 25		نظام غذائيّ للمحافظة على الوزن او لتخفيفه		رياضة بدنيّة في ساعات الفراغ	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
عرب	71.9	74.6	5.9	16.2	11.2	8
يهود	63.1	54	16.4	27.4	22.7	23.7

المصدر: المركز القومي لمراقبة الامراض، استطلاع حالة الصحّة والتغذية القومي الأوّل 2001-1999، وزارة الصحّة، منشور 225، 2003.

*يتم حساب كتلة الجسم Body Mass Index على النحو التالي: وزن الجسم بالكغم يقسم على تربيع الطول بالامتار. وَفق تعريف منظمة الصحّة العالمية، الوزن الزائد يحسب كـ BMI الذي يساوي او يزيد عن 25 ويقل عن 30. والسمنة الزائدة كـ BMI تساوي أو تزيد عن 30.

التدخين. العرب يدخنون اكثر من اليهود ويعانون اكثر منهم من سرطان القصبة الهوائ

يةتزيد نسبة المدخنين العرب عن اليهود بنحو 50% (42.3% من الرجال العرب مقابل 29.95%من الرجال اليهود). وفي صفوف النساء تدخن العربيّات بنسبة أقل بأربعة أضعاف من النساء اليهوديّات– 5.8% مقابل 20.8% (راجعوا الرسم رقم 2.4). وتنتشر عادة التدخين في صفوف أصحاب التحصيل العلميّ المتدنّي أكثر من انتشارها في صفوف أصحاب التحصيل العلميّ العالي، في صفوف اليهود (رجالاً ونساء) وفي صفوف الرجال العرب على حد سواء.

رسم 2.4: نسبة المدخّنين في صفوف أبناء الثامنة عشرة فما فوق

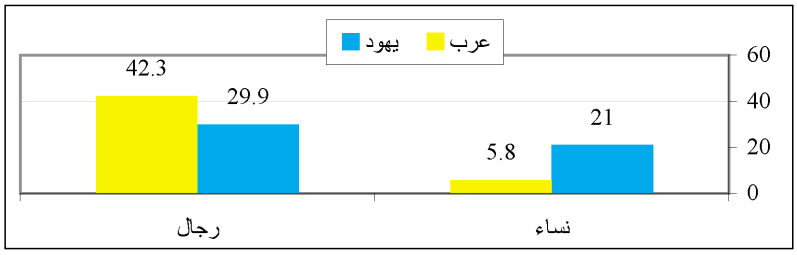

المصدر: وزارة الصحّة، الصحّة في إسرائيل 2001، معطيات منتقاة، أيلول 2001، القدس.

رسم رقم 2.5: : أورام خبيثة في القصبة الهوائية والسيمفونات والرئة حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة 1997-1995
(نسبة معدّلة حسب الجيل لـ 100,000 نسمة من سنّ الـ 25 فما فوق

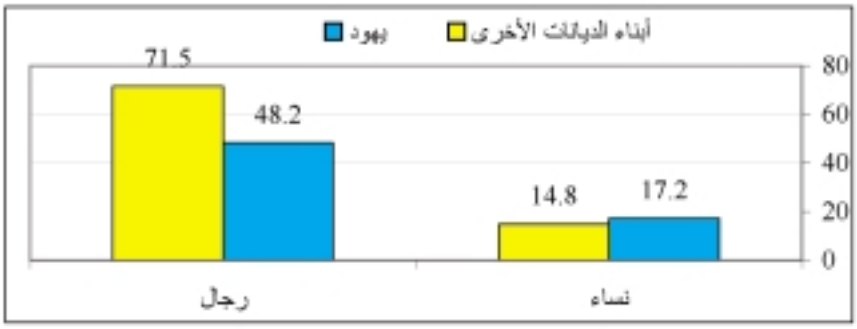

المصدر:وزارة الصحة،تقرير وزير الصحة حول التدخين في اسرائيل 2003

ضمن الجهود التي تبذلها لتقليص عدد المدخنين، شرعت وزارة الصحّة، ابتداءً من العام 1972، بمتابعة نسبة المدخنين في صفوف السكان. لكن هذه المتابعةلم تشمل، حتى العام 1998، سوى المواطنين اليهود، وعندها ضمت المواطنين العرب لهذه العملية.[9] ويلقي هذا الإقصاء للعرب من عملية الإحصاء بعضَ الضوء على التمييز واللامبالاة في هذا المجال. في الآونة الأخيرة فقط بدأ العمل على تحضير البرامج الملائمة باللغة العربيّة من أجل مكافحة التدخين في المدارس الابتدائيّة والإعداديّة.

الخدمات الصحّيّة المجتمعية – الوفرة والتنوع

يمتاز جهاز الخدمات الصحّيّة ببنيته الهرمية، ويشمل العديد من المؤسّسات المنتشرة في الأحياء والمؤسّسات البلدية والمؤسّسات اللوائيّة. على المستوى البلدي وفي الأحياء– الحد الادنى للدخول هو كالتالي[10]: على مستوى الحي– الحد الادنى لدخول العيادات الاولية هو 8000-10000 نسمة. على المستوى البلدي وعلى مستوى الأحياء يعتبر الحد الأدنى لدخول عيادة متخصصة ومهنية 20000-30000 نسمة، ويتم كل ذلك حسب قرار صندوق المرضى المحدّد وكبر البلد ومستوى الطلب.[11]

وابتغاءَ الوقوف على تنوّع الخدمات الصحّيّة الجماهيرية ووفرتها، أجرينا عملية جرد لخدمات الصحّة المتوافرة في عشر مدن عربيّة وعشر مدن يهوديّة توازيها من حيث عدد السكان وعدد المؤمّنين صحّيًّا، وفُحصت المنظومة الخدماتية التي توفرها "خدمات الصحّة العامّة" التي ينتمي إليها معظم المؤمَّنين العرب في البلاد.[12]

عيادات أساسيّة، عيادات مهنيّة وعيادات متخصّصة

عيادات أساسية: نقص في العيادات الأساسية في كل من الناصرة والطيبة وطمرة والطيرة وشفاعمرو وسخنين

في المدن اليهوديّة عدد العيادات الأساسية أكبر ممّا في المدن العربيّة. في المدن العربيّة التي تم فحصها، وجدنا ـ في

9 تقرير وزير الصحّة حول التدخين في إسرائيل 2003-2004، وزارة الصحّة، 2004.

10 الحد الأدنى للدخول– الحدّ الأدنى من عدد السكّان الذي يمكّن من دخول الخدمة.

11 ليرمان عدنا ورافائيل، المرشد لتخطيط رصد الأراضي لصالح الجمهور، معهد أبحاث وتطوير مؤسّسات التربية والرفاه، 2000.

12 نحو 75% من السكّان في القرى والمدن العربيّة يشملهم التأمين الصحي التابع لـ"خدمات الصحّة العامّة" (مقابل 51% من سكان المدن والقرى اليهوديّة)، مما يمكّن من الاطّلاع على تنوّع ووفرة الخدمات الصحّيّة الممنوحة لمعظم السكّان العرب في هذه المدن والقرى.

المعدّل – عيادة أساسية واحدة لكل 11,800 مؤمّن، مقابل عيادة اولية واحدة لكل 8,600 مؤمن في المدن اليهوديّة. الحد الادنى لدخول عيادة أساسية هو 10,000-8,000 مواطن (راجعوا الجدول 2.2.)، وهنالك نقص كبير في العيادات الأساسية في كل من الناصرة وطمرة والطيرة وشفاعمرو وسخنين.

عيادات مهنية: عدد العيادات المهنية في المدن اليهوديّة هو ضعفا عددها في المدن العربيّة (بالنسبة إلى عدد المؤمّنين).

في المدن اليهوديّة، هنالك ـ في المعدّل – عيادة مهنية واحدة لكل 15,500 مواطن، مقابل عيادة مهنية واحدة لكل 29.500 مواطن في المدن العربيّة (راجعوا الجدول 2.2).

ويبلغ عدد العيادات المهنية والعيادات المتخصصة في المدن اليهوديّة ضعفي عددها في المدن العربيّة. ويؤثّر العدد القليل نسبيًا للعيادات المهنية، على وفرة الأطبّاء المهنيّين لجمهور المؤمّنين، ويؤثّر كذلك على تنوّع مجالات التخصّص في صفوف الأطبّاء في المدن والقرى العربيّة.

جدول رقم 2.2: عيادات اولية ومهنيّة لخدمات الصحّة العامّة في مدن عربيّة مقابل مدن يهوديّة

المدينة	عدد السكان (بالآلاف)	المؤمّنين (بالآلاف)	عيادة اولية	عيادة مهنية	المدينة	عدد السكان (بالآلاف)	المؤمّنين (بالآلاف)	عيادة أولية	عيادة مهنية
الناصرة	62.5	41.4	3	3	الرملة	62.8	43.9	5	1
أم الفحم	38	32.4	4	1	الطيرة	38.5	33.0	3	1
رهط	35.5	31.6	3	1	طبريا	39.8	31.5	4	2
الطيبة	31.2	25	2		نصرات عليت	44.3	27.9	4	4
شفاعمرو	31.0	19	1	1	روش هعاين	35.2	19.7	1	1
باقة ـ جت	29.4	20.9	2		ديمونا	33.7	24.3	3	1
طمرة	24.0	21.4	1	1	كرميئيل	42.4	25	2	2
سخنين	22.6	15.9	1	1	صفد	26.4	15.3	2	2
الطيرة	19.8	16.4	1		كريات شمونا	21.6	15.9	3	2
فتنسوة	15.5	12.2	2		أور عقيبا	15.7	11.6	2	
المجموع		236.2	20	8	المجموع		248.1	29	16
عدد المؤمّنين في العيادة (بالآلاف)			11.8	29.5	عدد المؤمّنين في العيادة (بالآلاف)			8.6	15.5
الحدّ الأدنى لدخول العيادة (بالآلاف)			10-8	30-20	الحدّ الأدنى لدخول العيادة (بالآلاف)			10-8	30-20

المصدر: موقع خدمات الصحة العامة www.clalit.co.il

أطبّاء مستقلّون: إضافة إلى الخدمات الطبيّة في العيادات الأساسيّة والمهنيّة لخدمات الصحّة العامّة، هنالك خدمة الأطباء المستقلين في مجال طبّ العائلة وفي مجالات أخرى. يعتبر هذا الأمر خدمة مكمّلة لتشكيلة الأطباء التي تعمل لصالح الجمهور في إطار خدمات صناديق المرضى. وعلى الرغم من ذلك، يعمل عدد كبير من الأطباء المستقلين داخل شقق خاصة في مناطق مختلفة من المدينة، لذا لا يمكن للخدمة التي يقدّمونها أن تشكّل بديلاً عن العيادات الأساسية أو المهنية التي تتواجد في بنايات تلائم المواصفات، والتي تشمل عددًا كبيرًا من الخدمات الصحّيّة الإضافيّة، مثل المختبرات والممرّضات وخدمات التغذية والنظم الغذائيّة، وكذلك تشمل ترتيبات ملائمة للمعاقين. يفوق عدد الأطباء المستقلين في المدن والقرى العربيّة عددَهم في المدن والقرى اليهوديّة (انظر الجدول2.5).

وفرة الاطباء المهنيين وإمكانية الوصول اليهم: يتضح من الجدول 2.5 ان الخدمات الطبية المهنية غير متوافرة في المدن والقرى العربيّة او أنها تتوافر بدرجة ضئيلة جدًّا، وفي الوقت ذاته تتوافر هذه الخدمات الطبية المهنية في اكثر من نصف البلدات اليهوديّة التي تمّ فحصها في المجالات التالية:

كارديولوجيا	العمليات الجراحية التجميلية	السكري
الرئتين	إيرولوجيا وإيمانولوجيا علاجية	إندوكرينولوجيا
الطب التشغيلي	الامراض الداخلية	العلاج النفسيّ
البروكتولوجيا	راومتيلوجيا	

السكّري: حسب معطيات استطلاع الصحّة والتغذية، تصل نسبة الذين أعلنوا عن تشخيصهم من قبل طبيب بأنهم يعانون من السكري اعلى في صفوف العرب من صفوف اليهود. وفي صفوف الرجال تفوق نسبة مرضى السكري 1.6 مرة نسبتهم بين اليهود، وتفوق نسبة النساء العربيّات اللواتي يعاني من هذا المرض 2.8 مرة نسبته بين النساء اليهوديّات. وحسب المعطيات التي تظهر في جدول الأطباء المهنيين (جدول 2.5)، في مدينة سخنين طبيب واحد متخصّص في السكري، بينما ثمّة طبيب كهذا في أربع مدن يهوديّة.

رسم رقم 2.6 : نسبة من صرّحوا عن تشخيصهم من قبل طبيب على انهم يعانون من مرض السكري(نسب مئوية)

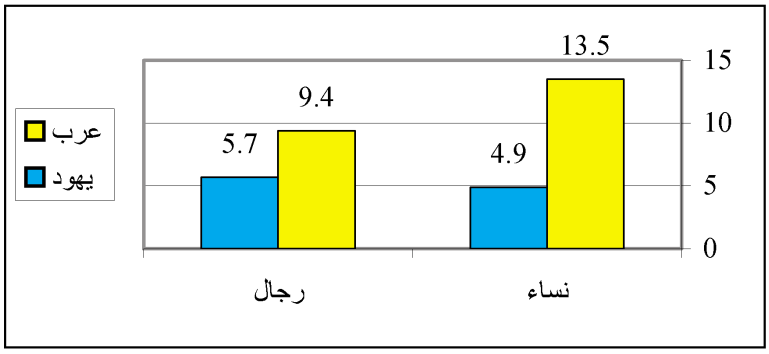

المصدر: المركز القومي لمراقبة الأمراض، معطيات استطلاع الصحّة والتغذية القوميّ الأول 1999-2001 ، وزارة الصحّة، نشرة 225، 2003

عيادات متخصصة: عيادات اسنان وعيادات الطب المكمّل: لا تتوافر هذه العيادات في المدن العربيّة التي تم فحصها، في المقابل تنتشر هذه العيادات في سبع من المدن العشر اليهوديّة التي تم فحصها أو في ثمانٍ.

مركز صحة الطفل ومعاهد نموّ الأطفال: يشكل الأطفال والاولاد في المدن والقرى العربيّة نصف السكان. وفي مجالات طب الأطفال، ثمّة شُحّ، مقارنةً بالمدن والقرى اليهوديّة. وتتوافر خدمات تشخيص نمو الطفل (في غير إطار العيادات المستقلة) في مدينة الطيرة فقط، وتتوافر خدمات الفزيوتيرابيا والعلاج بالتشغيل لمعالجة تمو الأطفال في مدينة الناصرة فقط. وفي المقابل، هنالك مراكز للتشخيص والعلاج في مجال نمو الاطفال في سبع من المدن اليهوديّة العشر التي تم فحصها.

في مجال الحمل والولادة: تتوافر خدمة أطباء النساء والأولتراساوند للنساء (وخاصة الحوامل) في معظم المدن اليهوديّة والعربيّة التي تم فحصها. وفي السنوات الاخيرة، نُشر عدد اكبر من عيادات الأم والطفل من قبل خدمات الصحّة العامة في المدن والقرى العربيّة. وتنفَّذ عملية فحص الزلال الجنيني في سبع من المدن العربيّة التي فُحصتْ، مقابل مدينتين يهوديّتين. ويُبذَل مجهود كبير لزيادة نسبة النساء الحوامل اللواتي يجرين فحص الزلال الجنيني كوسيلة للتشخيص المبكّر لعاهات الولادة.

مراكز صحة المرأة: في مجال صحة المرأة في المدن العربيّة، يبرز النقص في مجال السن الانتقالي وجراحة الثدي. في مجال جراحة الثدي تتوافر عيادات في سبع من المدن اليهوديّة التي تم فحصها مقابل مدينة عربيّة واحدة. إضافة الى ذلك تتواجد عيادة للسن الانتقالية في مدينة عربيّة واحدة مقابل أربع مدن يهوديّة.ويوثر النقص في هذه الخدمات على الفجوات التي تظهر في الجداول اللاحقة .

مرض ضمور العظام (أوستئوفوروزيس): حسب نتائج استطلاع وضع الصحّة والتغذية[13] ، أجاب 4.3% من المستطلَعين اليهود ان الفحوصات قد دلت أنهم يعانون من مرض ضمور العظام (7.5% من النساء مقابل 0.7% من الرجال). ولم تُعْرَض المعطيات التي وصلت من عيّنة الجمهور العربيّ حول هذا المرض بسبب قلة الحالات المعروضة. ويقول محللو الاستطلاع أن التفسيرات الممكنة لهذا الامر هي غياب الوعي والتشخيص والإعلام بالأمر.

سرطان الثدي: بخلاف للنساء اليهوديّات، تقارب نسبة الوفاة لدى النساء العربيّات بسبب مرض سرطان الثدي نسب الإصابة بالمرض. وما يعنيه الأمر هو أن خطر الوفاة بعد التشخيص هو اعلى في صفوف النساء العربيّات من صفوف النساء اليهوديّات (راجعوا الجدول رقم 2.3). وتصل نسبة النساء اليهوديّات اللواتي أجرين فحص الميموغرافيا ضعفي نسبة النساء العربيّات اللواتي قمن بذلك (راجعوا الجدول 2.4). حقيقة كون فحوصات الكشف المبكر لسرطان الثدي أكثر انتشارًا في الوسط اليهوديّ تُفْضي الى كشف مبكّر عن هذا المرض في هذا الوسط، مما يزيد من حظوظ النسوة اليهوديّات في البقاء على قيد الحياة. وتصل نسبة النساء اليهوديّات اللواتي بقين على قيد الحياة بعد خمسة أعوام من تشخيص سرطان الثدي لديهن الى 72.8%، مقابل 64.4% في صفوف النساء غير اليهوديّات.[14]

13 استطلاع حالة الصحّة والتغذية القومي الاول 2001-1999/ المركز القومي للإشراف على الامراض، وزارة الصحّة 2003.
14 بارحانا ميخا، وزارة الصحّة، مسح جغرافيّ لسرطان الثدي في إسرائيل 1999-1984، تشرين الثاني 2001.

جدول 2.3: عدد النساء (لكلّ 1000 نسمة) اللواتي أجرين فحص ميموغرافيا، 1999

النسبة لألف مواطن	75+	65-74	50-64	40-49	סה"כ 40+
يهوديّات	179	398	436	222	324
عربيّات	-	153	235	87	145

المصدر: الصحّة في إسرائيل 2001، وزارة الصحّة، أيلول 2001

جدول رقم 2.4: نسب التعرّض للمرض ونسب الوفاة بسبب سرطان الثدي في صفوف النساء اليهوديّات والعربيّات (عدد الحالات لكلّ 1000 امرأة) 1995-1997

	نِسَب الوفاة	نِسَب التعرّض للمرض		
العام	1995-1997	1997	1996	1995
يهوديّات	48.9	87.9	83.8	84.9
عربيّات	29.1	33.5	26.2	23.2

المصدر: الصحّة في إسرائيل 2001، وزارة الصحّة، تشرين الثاني 2001.

جدول رقم 2.5: خدمات الطبّ المهني لـ" خدمات الصحّة العامّة في المدن والقرى العربيّة واليهوديّة، 2004

	القدس	الطيرة	بيلافيت	رهط	ام الفحم	طيبة	شفاعمرو	الناصرة	سخنين	شفاعمرو	كريات شمونا	الرملة	اور عكيفا	طبريا	ديمونا	الخضيرة	رأس العين	صفد	كرمئيل	الناصرة العليا
أطباء مهنيون في العيادات الأولية والمختصة																				
العظام (الأورثوبيديا)	●		●	●	●	●	●	●			●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الأعصاب	●	●	●	●	●	●		●			●			●	●			●	●	●
الجراحة العامة			●	●	●			●	●	●	●	●	●	●	●		●	●	●	●
انف اذن حنجرة	●			●	●	●		●			●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الجلد		●		●	●		●	●			●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
المسالك البولية			●	●				●			●	●		●	●			●	●	●
العيون				●	●			●			●	●		●	●	●	●	●	●	●
الجهاز الهضمي					●			●							●				●	●
امراض القلب								●	●			●	●	●	●				●	●
الجراحة التجميلية								●				●		●	●				●	●
السكري									●					●					●	●
الرئتان								●			●				●			●	●	●
المسالك البولية وجهاز المناعة														●					●	●
الغدد الصماء												●		●						●
الطب في مجال التشغيل														●	●				●	●
الداخلية الأستشارية												●		●						
الأمراض النفسية												●			●					●
الأمراض الشرجية														●	●					
أمراض المفاصل											●			●						●
أطباء مهنيون مستقلون																				
الأطفال	●	●	●		●	●	●	●	●	●	●		●			●	●	●	●	●
الجلد	●	●	●		●	●		●	●	●	●					●	●		●	●
العيون	●	●	●		●	●	●	●	●	●	●			●		●	●		●	●
العظام	●	●	●		●	●	●		●	●	●			●		●	●		●	●
انف اذن حنجرة		●	●		●		●	●	●	●	●		●			●		●	●	
النساء	●	●	●		●	●	●	●	●	●	●			●		●	●	●	●	●
المسالك البولية								●								●				
الجراحة العامة								●								●				
جراحة الأطفال								●								●				
الجراحة التجميلية																●				
الجهاز الهضمي للأطفال								●												
أمراض القلب								●												
أمراض الغدد								●												
أمراض الغدد عند الأطفال								●												

المصدر: خدمات الصحّة العامّة www.clalit.co.il

جدول رقم 2.6 : خدمات العيادات المتخصصة لـ " خدمات الصحّة العامة " في مدن عربيّة ومدن يهوديّة، 2004

	القدس	طبرية	بقعة - جت	رهط	أم الفحم	طيبة	شفاعمرو	الناصرة	كريات شمونة	ارئيل	كرمئيل	الناصرة العليا
خدمات صحة الطفل												
الأطفال	●		●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
جراحة الأطفال				●	●	●	●	●			●	●
جراحة العظام للأطفال		●							●			
الأعصاب للأطفال					●			●			●	●
الرئتان للأطفال				●							●	●
القلب للأطفال								●			●	●
الغدد للأطفال											●	
الطب النفسي للأطفال والناشئين												
أمراض التلبّن- نمو الطفل												●
معاهد لنمو الطفل												
تشخيص نمو الطفل		●									●	
علاج طبيعي- نمو الطفل								●			●	●
العلاج بالتشغيل- نمو الطفل								●			●	●
صحة المرأة												
نساء	●	●		●	●		●	●		●	●	●
جراحة الثدي								●			●	●
عيادة الجيل الانتقالي						●				●	●	●
خدمات في العيادة في مجال صحة المرأة												
فحص الزلال الجنيني	●	●	●		●	●	●			●		
فحص فوق صوتي (الوثر اسوند) للنساء والحوامل	●	●	●	●	●	●		●	●		●	●
متابعة الحمل (بما في ذلك الحمل في خطر)		●				●				●	●	●
معالجة العقم	●	●				●				●	●	●
فحص الأجهزة والنظم المختلفة في الجسم		●			●							●
فحص الجنين									●		●	
عيادات الأم والطفل												
عيادة الأم والطفل	●	●	●	●	●	●			●		●	
عيادات صحة الأسنان												
عيادات صحة الأسنان									●		●	●
عيادات لخدمات الطب المكمل												
خدمات الطب المكمل									●		●	●

المصدر: خدمات الصحّة العامّة www.clalit.co.il

تلخيص

بحسب المفاهيم الغربيّة العصرية، لا تقتصر الخدمات الطبية الجيدة على علاج الامراض، بل تشكّل كذلك عاملاً في الوقاية من هذه الأمراض وفي تدعيم الصحّة. وتعرّف منظمة الصحّة العالمية مصطلح "تطوير الصحّة" على انه: "سيرورة تمكّن الأفراد من زيادة سيطرتهم على صحتهم وتحسينها". وأحد الاهداف الأكثر أهمية في عملية تطوير الصحّة هو تحقيق المساواة في المجال الصحّيّ وتقليص الفجوات في الوضع الصحّيّ بين المجموعات السكّانيّة المختلفة. وتهدف هذه العملية إلى تحقيق كامل الإمكانيّات الصحّيّة الكامنة للفرد من خلال توفير الفرص المتساوية والموارد المتساوية للجميع. من هنا ينبغي على الخدمات الصحّيّة الاهتمام بخلق البيئة الداعمة للصحة والمساهمة في تطوير المهارات الشخصيّة وتطوير الصحّة في صفوف المواطنين"[15]

وتكشف المعطيات التي عرضناها في هذا الفصل عن الفجوات بين اليهود والعرب في جميع المجالات الصحّيّة تقريباً– في المعلومات والمعرفة والوعي والسلوك الجماعيّ، وفي الخدمات الصحّيّة وموارد الصحّة المتوافرة. وبجانب الاستثمار والتقدم في بعض المجالات، ما زالت هناك فجوة كبيرة في عمليّة نشر الخدمات الطبية بين المدن العربيّة واليهوديّة، وفي وفرة وتعدّد هذه الخدمات.

توصيات

- على وزارة الصحّة التأكد من انّ "خدمات الصحّة العامّة" تقدّم الخدمات لليهود والعرب بالتساوي، وأن تهتم بنشر العيادات في مناطق السكن المختلفة وفقًا لهذا المبدأ. وعلى وزارة الصحّة ان تطالب "خدمات الصحّة العامّة" بتقديم خطّة تنفيذيّة في سبيل تحقيق هذه المساواة.
- على وزارة الصحّة ان تقوم بفحص المساواة في الخدمات التي تقدّمها جميع صناديق المرضى في البلاد، وأن تفرض توزيعًا متساويًا للمواطنين في الخدمات الصحّيّة.
- على وزارة الصحّة ان تضمن ضمّ الجمهور العربيّ ضمن دوائر العلاج الوقائيّ، إن كان ذلك من خلال المتابعة الناجعة والتربية الجماهيريّة، أو من خلال منظومات الكشف المبكّر للأمراض، وأن تضمن توافر المستوى اللائق من الوقاية الصحّيّة في مناطق السكن.

مصادر

أميتاي يونا، **معطيات قوميّة حول وفاة الرضّع في إسرائيل – 2003**، وزارة الصحّة، قسم الأم والطفل والناشئ، آب 2004.

بارحانا ميخا، وزارة الصحّة، **مسح جغرافيّ لسرطان الثدي في إسرائيل 1999-1984**، تشرين الثاني 2001.

تقرير وزير الصحّة حول التدخين في إسرائيل، 2004-2003، وزارة الصحّة، أيّار 2004.

وزارة الصحّة، **تطوير الصحّة في إسرائيل**، المحرّرات: د.أورنا بارؤون–أبيل، السيدة حنة بيليغ، السيدة روت فاينشتاين، المركز القوميّ لمراقبة الامراض، اللجنة لتطوير الصحّة في مكتب المدير العام، قسم التربية وتطوير الصحّة، تشرين الثاني 2002، نشرة رقم 223.

استطلاع حالة الصحّة والتغذية القوميّ الأوّل، 1999-2000، المركز القوميّ لمراقبة الأمراض، وزارة الصحّة ، نشرة رقم 225، 2003.

صحّة النساء في إسرائيل 1999–2000، كتاب المعطيات، وزارة الصحّة، اللوبي النسائيّ في إسرائيل، هداسا يسرائيل، نشرة رقم 219، تشرين الأوّل 2000.

وزارة الصحّة، الصحّة في إسرائيل 2001، معطيات مختارة، أيلول 2001.

موقع وزارة الصحّة www.health.gov.il

موقع "خدمات الصحّة العامّة": www.clalit.co.il

[15] تطوير الصحّة في إسرائيل، تحرير: د.أورا بارؤون – أبيل، بيليغ، فاينشتاين. منشورات وزارة الصحّة.

التشغيل والدخل والفقر

على الدولة أن تبادر وتطوّر وتنفذ البرامج التي من شأنها جسر الفجوات، عبْر التشديد على مجالات الميزانية المتعلقة بالتربية والتعليم والإسكان **والتطوير الصناعيّ والتشغيل** والخدمات... وعلى الدولة أن تعمل، من خلال أعلى المستويات، على إغلاق الفجوة على وجه السرعة وبشكل حازم، من خلال تحديد الأهداف الواضحة والملموسة، ومن خلال جداول زمنية محددة.
(تقرير لجنة أور، ص 767، بالعبريّة)

يُعتبر العاملون والعاطلون عن العمل شركاءَ في قوة العمل على حد سواء، فمعًا يوفّرون الفرص للعمل كمصدر معيشي، وكعامل في التطور وتحقيق الذات. وتعتبر حالة المواطنين العرب المشاركين في قوة العمل مثيرة للقلق، وبخاصّة في ما يتعلق بإمكانية حصولهم على الاعمال التي توفر الأجر اللائق. والأسوأ من ذلك هي نسبة العرب الذين لا يشاركوُن في قوة العمل، حيث تدل هذه الظاهرة على انتشار اليأس من إمكانية الحصول علىفُرَص الكسب والتطور التي تتجسد في العمل. فعلى سبيل المثال، لا يشارك نحو 40% من الرجال العرب في سن 54-45 عامًا في قوة العمل. وتعتبر هذه السنوات في حياة العامل سني القمة من حيث "قطف الثمار" ، بعد تراكم التجارب والتأهيل. ويمكن الافتراض ان الاقتصاد الإسرائيلي يخسر هذه المجموعة السكّانيّة الكبيرة التي تملك الكثير من القدرات، والتي قد تساهم في تطويره وتعزيزه.

التشغيل

نسبة المشاركة في القوى العاملة

تصل نسبة مشاركة العرب من أبناء الـ 15 وما فوق، حسب معطيات 2002، الى 39% مقابل 57% في صفوف اليهود.

- **نسبة متدنّية من المشاركة في صفوف النساء العربيّات:** تنبع الفجوة، في النسبة العامّة، من النسبة المتدنّية جدًّا لمشاركة النساء العربيّات، حيث بلغت نسبة مشاركتهن في قوة العمل 17.1%، مقابل 54% في صفوف النساء اليهوديّات والأخريات (راجعوا الرسم 3.1)

رسم 3.1: نسبة المشاركة في القوّة العاملة في صفوف أبناء الـ15 فما فوق، حسب المجموعات السكّانيّة، 2002.

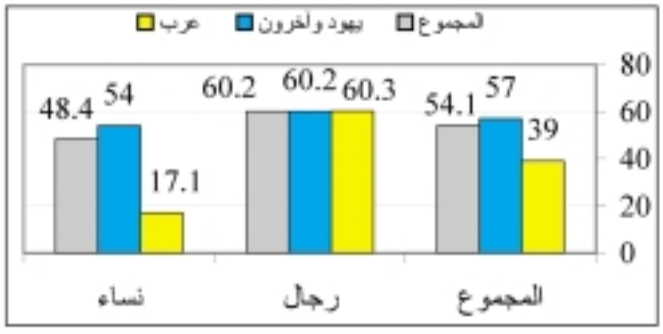

المصدر:مكتب الإحصاء المركزيّ، الكتاب السنويّ لإسرائيل، 2003

• الرجال العرب يخرجون من دائرة العمل في سن مبكّرة نسبيًّا

بشكل عام، تماثل نسبة مشاركة الرجال اليهود في قوة العمل نسبة مشاركة اليهود (راجعوا الرسم 3.2)، لكن هنالك فرق في مشاركة مجموعات الرجال حسب العمر. فمشاركة الرجال العرب في الفئة العمرية 24-18 تفوق نسبة المشاركة لدى الرجال اليهود من الفئة نفسها، ومردّ الأمر الى عدد من الأسباب، منها الخدمة العسكرية. من سن الـ 35 فما فوق، تصبح نسبة مشاركة الرجال العرب أقل من نسبة اليهود، وتشهد الفجوة في نسب المشاركة اتّساعًا مع ارتفاع عمر المشغّلين. وفي سنّ 45 -54، تصبح نسبة الرجال العرب الذين لا يشاركون في القوة العاملة أكبر بثلاث مرات من اليهود، إذ تصل الى 37% ، مقابل 13% في صفوف الرجال اليهود. في سن 64-55، تصل نسبة الرجال العرب الذين لا يشاركون في القوّة العاملة الى ضعفي نسبة الرجال اليهود من الفئة العمرية نفسها وتقف على 60%(مقابل 30% بين الرجال اليهود).

سم 3.2: رجال في قوة العمل حسب العمر والمجموعة السكّانيّة، 2001 (بالنسب المئويّة)

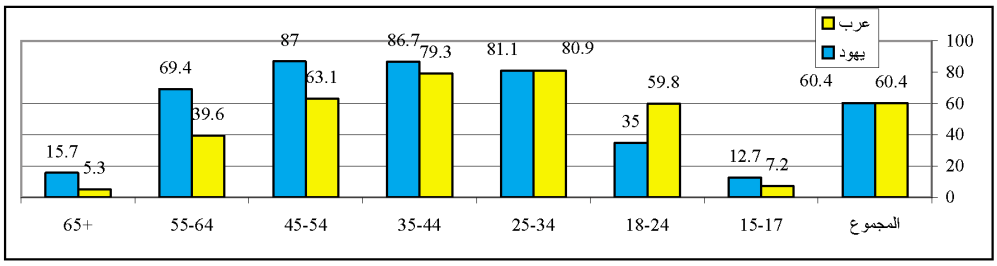

المصدر: استطلاعات القوى العاملة، 2001. مكتب الإحصاء المركزيّ، نيسان 2003.

يخرج الرجال العرب إذًا من سوق العمل في سنّ مبكّرة، وهنالك استحقاقان أساسيّان لهذا الأمر:

1. بما ان مشاركة النساء العربيّات متدنّية أساسًا، تبقى عائلات كثيرة بدون معيل مطلقًا.
2. إيقاف الحقوق التقاعدية، بعد مضيّ عدد قليل من سنوات العمل، يحرم العائلات من قدرتها على إعالة العامل الذي جمع هذه الحقوق (إنْ كان قد جمعها).

مستوى التعليم ونسب المشاركة في القوّة العاملة في صفوف النساء

تتقلص الفجوة في نسب المشاركة بين النساء العربيّات واليهوديّات كلّما ارتفع عدد سنوات الدراسة. وتبلغ نسبة مشاركة النساء اليهوديّات ثلاثة أضعاف مشاركة النساء العربيّات في صفوف النساء اللواتي حصلن على 12-0 سنة تعليمية. أمّا في صفوف النساء اللواتي تعلمن 16 عامًا، فتتشابه نسبة مشاركة العربيّات واليهوديّات: 74.6% في صفوف العربيّات مقابل 78.4% في صفوف النساء اليهوديّات (راجعوا الرسم رقم 3.3)، وتخفّ وطأة القيود التي تفرضها التقاليد بين النساء المتعلمات، إضافة الى أن الدراسة تزيد من فرص التشغيل.

رسم رقم3.3: مشاركة النساء في قوّة العمل حسب سنوات الدراسة والمجموعة السكّانيّة (بالنسبة المئويّة)

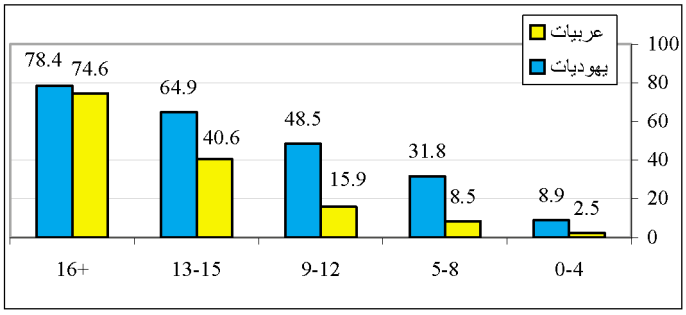

المصدر: استطلاعات القوى العاملة، مكتب الإحصاء المركزيّ، النشرة رقم 1199، نيسان،2003.

المشغَّلون

حتى عندما تكون معطيات الدراسة متساوية– هنالك فجوة في الانخراط في المهن الأكاديمية المربحة.

- يعمل نصف العمال العرب في مجالات البناء والصناعة (38%)، وكغير مهنيين (14.7%)، مقابل خُمس العمال اليهود الذين يعملون في هذه المجالات (راجعوا رسم 3.4).
- يعمل نحو 20% من العمال العرب في مهن أكاديمية وحرة وإدارية، أيْ تلك التي تتطلب مستوى علميًّا أوسع مهارة وأكثر مهنية، ومقابل ذلك يعمل 38% من اليهود في هذه المجالات والمهن.

رسم رقم 3.4: مشغَّلون حسب المهن، 2001 (بالنسب المئوية)

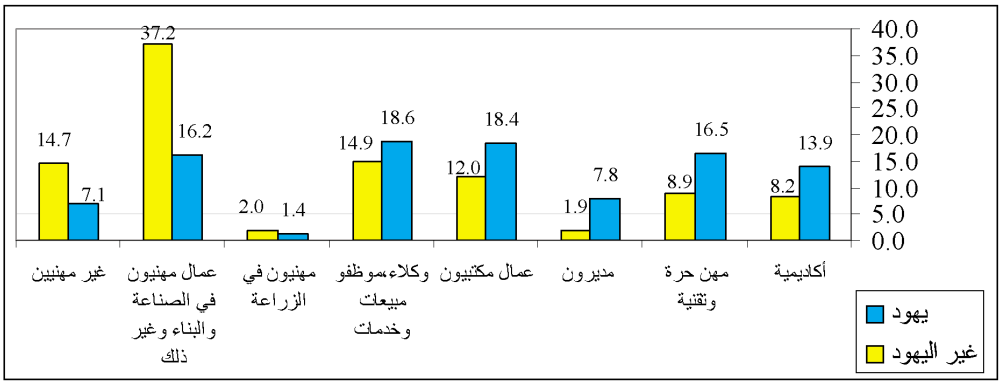

المصدر: استطلاعات القوى العاملة، مكتب الإحصاء المركزيّ، نشرة رقم 1199، نيسان 2003.

يعمل العرب أكثر من اليهود في مهن لا تتطلب ثقافة تعليمية و/أو مهارة مهنية عالية، لذا يتقاضون اجرا متدنيا اكثر، ويتعرضون أكثر للبطالة وتزيد احتمالات خروجهم من دائرة العمل في سن مبكرة نسبية:

- يتضرر العرب اكثر نتيجة التغييرات الهيكلية في سوق العمل، حيث تتقلص أماكن العمل التي تعتمد على تكنولوجيا تكثر فيها الأيدي العاملة.
- يتعرض العرب أكثر للمنافسة من قبل العمال الأجانب وخصوصا في فروع الزراعة والبناء.وتؤثر هذه المنافسة على وفرة عروض العمل في هذه المجالات وعلى مستوى الأجور.
- تتطلب هذه المهن في حالات كثيرة عمليا بدنيا، مما يصعب على كبار السن التنافس مع العمال الشباب.

الثقافة التعليمية ليست العامل الوحيد الذي يؤثر على توزيع المشغّلين العرب في المهن المختلفة.

حتى في صفوف اصحاب الشهادة الجامعية الثانية يبرز الغياب النسبي للعرب الذين يعملون بمهن أكاديمية ومهن حرة وفي الإدارة حتى عندما يتساوى مستوى الثقافة العلمية.يعمل ثلث المشغّلين العرب من أصحاب الشهادة الثانية كعمال مهنيين في الصناعة والبناء (20.8%) وكعمال غير مهنيين (9.6%) مقابل 10% من اليهود (را.رسم رقم 3.5)

رسم 3.5: مشغّلون من اصحاب الشهادة الجامعية الثانية حسب المهنة، 2001(نسب مئوية)

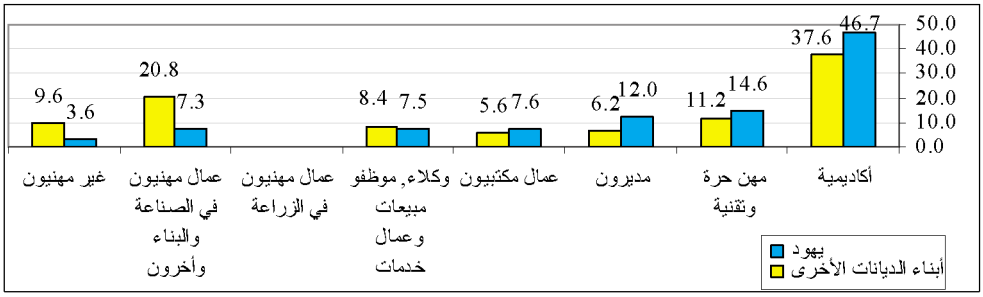

المصدر: استطلاعات القوى البشرية 2001، مكتب الإحصاء المركزي،نشرة رقم 1199،نيسان، 2003

غير المشغّلين

الهوّة بين العرب واليهود في نسبة غير المشغَّلين آخذة بالاتّساع

منذ العام 1996 فصاعدًا، هنالك ارتفاع متواصل في نسبة غير المشغَّلين في صفوف المواطنين بشكل عامّ. وتفاقمت نسبة البطالة، بصورة خاصّة، خلال فترة الركود التي شهدتها البلاد بين العامين 2001-2003، أما في صفوف العرب فقد كان الارتفاع في نسب البطالة أكثر حدّة، وما زالت الهوّة بين اليهود والعرب في هذا المجال آخذة بالاتّساع (راجعوا الرسم 3.6)

رسم 3.6: نسبة الرجال غير المشغّلين من مجموع القوّة العاملة

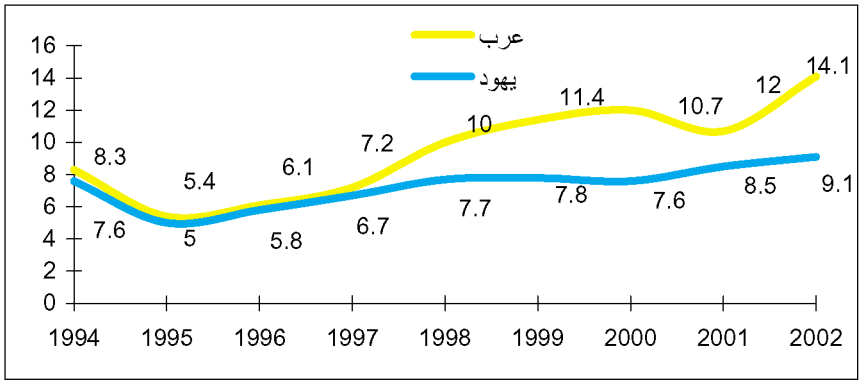

المصدر: مكتب الإحصاء المركزيّ، كتاب الإحصاء السنويّ لإسرائيل، 1996-2002.

مسبّبات مركزية للبطالة في صفوف العرب:

- المستوى التعليمي المتدني.
- امتهان حرف أو أشغال ينافسهم فيها العمال الأجانب، وتتعرض لتغيّرات هيكلية في سوق العمل، وبخاصّة فرع البناء.
- مواقف اصحاب العمل اليهود بخصوص تشغيل العرب.
- النقص في اماكن العمل القريبة من مناطق السكنى.

التشديد في شروط قانون تأمين البطالة

مسَّ التشديد في شروط قانون تأمين البطالة بجميع العاطلين عن العمل في الدولة، لكنه أضرّ بشكل خاص بالعرب العاطلين عن العمل، وتسبّب في ارتفاع عدد العائلات العربيّة التي بقيت بدون معيل. في السنتين الأخيرتين، حصلت تغييرات جذرية على قانون تأمين البطالة، وأدّت هذه بدورها الى تعاظم التشدّد في شروط استحقاق رسوم البطالة. وهكذا، ورغم ارتفاع نسبة البطالة، قل عدد العاطلين عن العمل الذين يحصلون على رسوم البطالة. وبحسب تقرير مؤسّسة التأمين الوطنيّ [16]، مسّ التشدّد في شروط الحصول على رسوم البطالة، في الأساس، بالشباب وبأصحاب المستوى التعليميّ المتدنّي، وأصحاب الأجر المنخفض عشية دخولهم الى دائرة البطالة. ويتميز هؤلاء بأنهم من العمال المؤقّتين او بكونهم يحصلون على أجر يوميّ أو بكونهم لم يستوفوا الحد الادنى من أيام العمل التي تؤهلهم للحصول على رسوم البطالة. تميز هذه الصفات قسمًا كبيرًا من القوة العاملة العربيّة. وبحسب معطيات التأمين الوطنيّ، شكّل الذين حصلوا على رسوم البطالة في البلدات العربيّة 10.1% من مجموع من حصلوا على هذه الرسوم، وهبطت نسبتهم في العام 2003 الى 8% على الرغم من ارتفاع نسبة العرب غير المشغّلين. (راجعوا الجدول رقم 3.1).

[16] طوليدانو إستير، الحاصلون على رسوم البطالة للعام 2003، مؤسّسة التامين الوطني، مديرية الأبحاث والتخطيط، القدس، أيار 2004.

جدول رقم 3.1: الحصّة النسبيّة لمتلقّي رسوم البطالة في المدن والقرى العربيّة من مجموع متلقّي رسوم البطالة

2003	2002	
70,450	97,052	مجموع الحاصلين على رسوم البطالة
5,656	9,825	متلقو رسوم البطالة في المدن العربيّة
8%	10.1%	نسبة الحاصلين على رسوم البطالة في المدن العربيّة من مجموع الحاصلين على رسوم البطالة

المصدر: طوليدانو إستير، الحاصلون على رسوم البطالة للعام 2003، مؤسّسة التأمين الوطنيّ، مديرة الأبحاث والتخطيط، القدس، أيار 2004.

الدخل

الفجوات بين العرب واليهود في مستويات الدخل ومصادر الدخل

الدخل من العمالة: يشكل معدّل الأجر للعائلة العربيّة 57% من أجر العمل الذي تتقاضاه العائلة اليهوديّة. 56% من البيوت العربيّة التي يقف على رأسها معيل أجير تتموقع في الخُمس الأخير من مستويات الدخل، مقابل 165 من البيوت اليهوديّة. وينوجد في الخُمس العلويّ 3% فقط من البيوت العربيّة التي يقف على رأسها معيل أجير، مقابل 22% من البيوت اليهوديّة. (راجعوا الرسم رقم 3.7).

رسم رقم 3.7: أخماس الدخل الشهريّ غير الصافي في البيوت التي يقف على رأسها معيل أجير، 2001 (بالنسب المئوية).

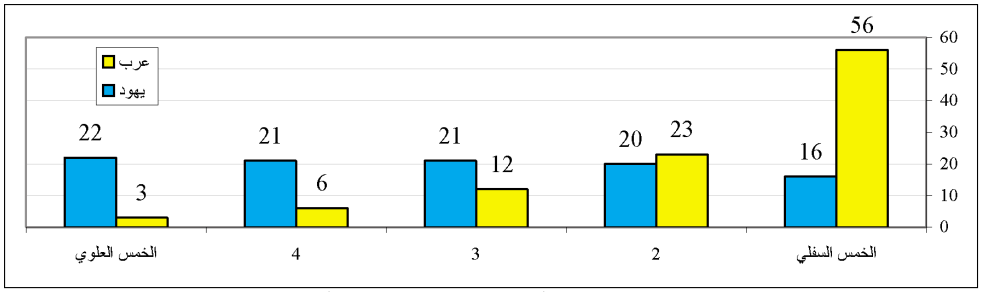

المصدر: مكتب الإحصاء المركزيّ، كتاب الإحصاء السنويّ لإسرائيل، 2003.

التأمين الوطنيّ: تشكّل مخصّصات التأمين الوطنيّ 24.2% من مدخول العائلات غير اليهوديّة، مقابل 10.7% من الدخل المعدّل للعائلات اليهوديّة، وما يعنيه هذا الامر هو أن العائلات غير اليهوديّة تعتمد على مخصّصات التأمين الوطنيّ بمقدار ضعفي اعتماد العائلات اليهوديّة عليها (راجعوا الجدول رقم 3.2).

الدخل من مصادر الدعم الحكوميّ، من الأفراد، من خارج البلاد، ودخل آخر من الممتلكات أو رسوم التقاعد: تشكّل مصادر الدخل هذه نحو 11.5% من مجموع الدخل المعدّل للعائلة اليهوديّة؛ أمّا في صفوف العائلات غير اليهوديّة، فتشكّل هذه المصادر 4.2% فقط من الدخل المعدّل للعائلة. ويزيد هذا الواقع من اعتماد العائلات العربيّة على الدخل نتيجة العمل، ومن مخصّصات التأمين الوطنيّ (الجدول رقم 3.2).

الدخل المتبقّي[17] : يشكّل مجموع الدخل المتبقّي المعدّل لعائلة غير يهوديّة 67.8% من الدخل المتبقّي المعدّل للعائلة اليهوديّة (الجدول رقم 3.2)

[17] الدخل المتبقّي ما يتبقّى من الدخل بعد مبالغ التحويل والضرائب المباشرة.

جدول رقم 3.2: معدّل الدخل للعائلة حسب المجموعات السكّانيّة وحسب مصدر الدخل، وحصّة مصادر الدخل المختلفة من معدّل الدخل، 2002

المجموعة السكانيّة		مصدر الدخل						الدخل قبل الضريبة	الدخل المتبقي
		عمل	مجموع مدفوعات التحويل	منها: مخصّصات التأمين الوطنيّ	دعم حكوميّ	دعم من أفراد ومن خارج البلاد	دخل آخر (أملاك، مخصّصات التقاعد)		
عائلة يهوديّة	ش. ج	9,275	1,472	1,287	185	242	958	11,978	9,115
	%	77.4	12.3	10.7	1.5	2.0	8.0	100	76.1
عائلة غير يهوديّة	ش. ج	5,277	1,797	1,784	12	70	222	7,363	6,183
	%	71.7	24.4	24.2	0.2	1.0	3.0	100	84.0

المصدر: تقرير التأمين الوطنيّ 2003-2002، القدس 2004

الفقر

فرضت مجموعة من التقليصات خلال العامين 2003-2002، وحلّت تغييرات هيكلية بعيدة الأمد على مخصّصات التأمين الوطنيّ وعلى المساعدات الأخرى التي تمنحها الدولة. هذا بالإضافة إلى الوضع الاقتصاديّ المتدهور للدولة. كان لهذا المسار وقْع على جميع شرائح المجتمع، لكن التأثير الأكبر كان من نصيب العائلات الفقيرة التي عانت من تآكل الدخل ومن انتشار البطالة. وزادت سياسة الحكومة حدّةَ التآكل في دخل هذه العائلات عندما قلّصت من مدفوعات التحويل. لا تعكس معطيات الإحصاء حول المدخولات للعام 2002 مجموعةَ التقليصات التي فرضت في هذا العام بشكل كامل. وأضيفت إليها تقليصات أخرى خلال العام 2003 سيستمر تأثيرها حتّى العام 2006. سنستعرض فيما يلي وضع الفقر داخل المجتمع العربيّ مقابل المجتمع اليهوديّ في هذه الفترة، وفقًا لمعطيات التأمين الوطنيّ.[18]

انتشار الفقر

احتمالات دخول العائلة العربيّة الى دائرة الفقر تفوق بثلاثة أضعاف احتمالات العائلة اليهوديّة اليها. ما يقارب الـ 45% من بين العائلات العربيّة تعتبر فقيرة حتّى بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة

انتشار الفقر وفقًا لمعطيات التأمين الوطنيّ (را. الرسم البياني التالي):

- قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة: في الوسط العربيّ 55.6%، مقابل 30.8% في الوسط اليهوديّ.
- بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة: في صفوف العرب 44.7% ، مقابل 14.5% في صفوف اليهود.

[18] مؤسّسة التأمين الوطني، أبعاد الفقر وعدم المساواة في توزيع المدخولات في اقتصاد 2002– نتائج أساسيّة، تشرين الأوّل 2003. القدس.

رسم 3.8: انتشار الفقر في الأوساط العربيّة واليهوديّة، 2002 (نسب مئويّة)

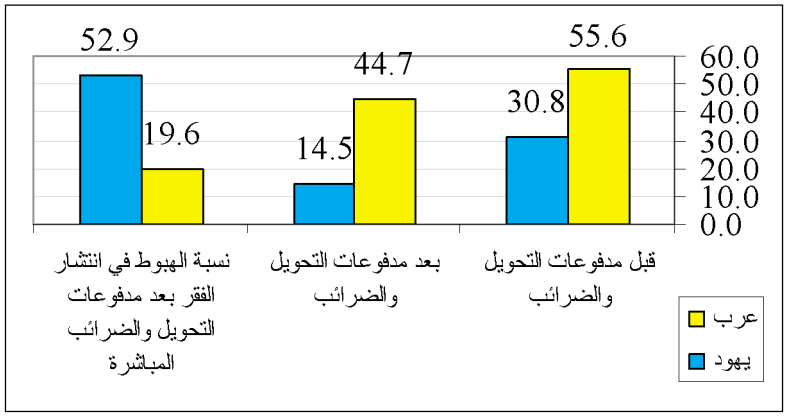

المصدر: تقرير التأمين الوطنيّ 2003-2002، القدس، 2004.

العاملان الأساسيّان اللّذان يؤثّران على أحجام الفقر بين العرب: كبر العائلات وانخفاض الدخل. ينتج الدخل المنخفض عن: 1. نسبة بطالة عالية؛ 2. أجور عمل منخفضة؛ 3. نسبة عالية من المعيلين الوحيدين مردّها إلى النسبة المنخفضة من مشاركة النساء في سوق العمل (را. اللائحة 3.3).

جدول 3.3: العوامل التي تؤثّر على مستوى الدخل في البيت الواحد، 2002

عوامل مؤثرة على مستوى الدخل للبيت الواحد	عرب	يهود
نسبة غير المشغلين	13.4%	9.9% (يهود وآخرين)
الأجر المعدّل للعائلة الواحدة	5,277 شيكل	9,275 شيكل
نسبة البيوت التي يعيلها فرد واحد من مجموع البيوت التي فيها معيل واحد على الأقل	62%	43%

المصادر: 1. مكتب الإحصاء المركزيّ، الكتاب السنويّ لإسرائيل، 2003؛
2. مؤسّسة التأمين الوطنيّ، أحجام الفقر وعدم المساواة في توزيع المدخولات في الاقتصاد 2002– معطيات أساسيّة، تشرين الأوّل 2003، القدس.

مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة

تخلّص مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة ما يقارب النصف من الفقراء اليهود من دائرة الفقر، بينما تنقذ الخُمسَ فقط من بين الفقراء العرب

رفعت مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، في العام 2002، 53% من الفقراء اليهود فوق خط الفقر، مقابل 19.6% فقط من الفقراء العرب (را. الرسم البيانيّ 3.9). يُعتبر انخفاض انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب الأكثرَ تدنيا في الأوساط غير اليهوديّة مقارنةً مع بقيّة المجموعات السكّانيّة. (را. الرسم البيانيّ 3.9).

الرسم البيانيّ 3.9: انخفاض نسبة الفقر بين أوساط المجموعات السكّانيّة المختلفة
بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة 2002

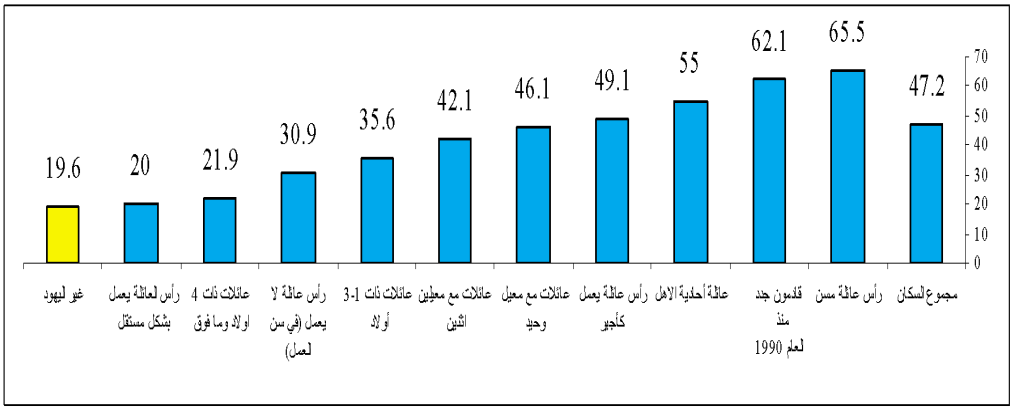

المصدر: مؤسّسة التأمين الوطنيّ، أحجام الفقر وعدم المساواة في توزيع مدخولات الاقتصاد 2002 – معطيات أساسية، تشرين الأوّل 2003، القدس.

عدم المساواة بين اليهود والعرب في مدى تأثير مدفوعات التحويل والضرائب على دخول دائرة الفقر
حذّرت التقارير الصادرة عن مؤسّسة التأمين الوطنيّ، حول أوضاع الفقر وعدم المساواة في الأعوام الأخيرة، مرارًا وتكرارًا، من عدم نجاعة نظام مدفوعات التحويل والضرائب القائم، بكل ما يتعلّق برفع العائلات العربيّة فوق خطّ الفقر.[19] حيث يرتفع خُمس هذه العائلات فقط فوق خط الفقر بعد دفع مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة.

مدفوعات التحويل: تعتمد العائلات العربيّة على مدفوعات التحويل أكثر من اعتماد العائلات اليهوديّة عليها: تشكّل مدفوعات التحويل 24.4% من مجمل دخل العائلة العربيّة المتوسّط، مقابل 10.7% فقط من معدّل دخل العائلة اليهوديّة. لذلك، إن فرص العائلة العربيّة بالارتفاع فوق خط الفقر بواسطة مدفوعات التحويل تقلّ بضعفين عن فرص العائلة اليهوديّة الفقيرة: تؤدي مدفوعات التحويل إلى انخفاض بنسبة 32% في حالات الفقر في صفوف العرب، وإلى 62% بين أوساط اليهود قبل دفع الضرائب المباشرة.
الفجوة في تأثير مدفوعات التحويل على فرص التخلص من الفقر تنبع من التباين في توزيع عوامل الفقر بين كلتا المجموعتين السكانيّتين، وكذلك من الاختلاف في ميّزات العمالة والدخل بين اليهود والعرب في إسرائيل. تنجو 62% من عائلات القادمين الجدد (التي تشكّل ثلث العائلات اليهوديّة الفقيرة) من دائرة الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب. وينطبق الأمر على العائلات التي يقف على رأسها فرد مسنّ، حيث تشكّل نسبة الخلاص من الفقر ما يعادل 65.5%. تصل نسبة المسنّين العرب (سنّ 65 وما فوق) إلى 6% فقط من مجمل المسنين في إسرائيل. نسبة القادمين الجدد بين العرب هي 0%. بالرغم من ذلك، مساهمة مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة في تخليص العائلات الكبيرة من دائرة الفقر منخفضة نسبيًّا– 22%. تشكّل العائلات الكبيرة ما يقارب الـ 60% من العائلات العربيّة الفقيرة، وينتج عن ذلك أن مدفوعات التحويل تساهم في إنقاذ عائلات من الفقر تنتمي غالبيتها أو جميعها إلى مجموعات سكّانيّة من اليهود، بينما لا تنقذ المجموعات السكّانيّة التي تنتمي في غالبيتها إلى العرب من الفقر.

[19] وضع الفقر وعدم المساواة، 2002، 2001، 2002.

الضرائب المباشرة: تفرض الضرائب المباشرة، ذات الميزة التصاعدية، على المواطن الذي يعتاش من العمل. العائلات التي يقف على رأسها معيل واحد، والتي ارتفعت عن خط الفقر بفضل مدفوعات التحويل، مهدّدة بالانزلاق تحت هذا الخط بسبب الضرائب المفروضة عليها. **نسبة العائلات العربيّة التي تخلّصت من الفقر بفضل مدفوعات التحويل، وعادت وانزلقت الى ما تحت خط الفقر بعد دفع الضرائب المباشرة، تبلغ نحو 40%، مقابل 15% من العائلات اليهوديّة.** من هنا يتضح أنّ نحو 40% من العائلات العربيّة تراجعت الى ما دون خط الفقر لان معيليها هم من دافعي الضرائب. وقد يساعد التغيير في نظام المدفوعات الضريبية بحيث يشمل إرجاعًا ضريبيًّا أو ضريبة دخل سلبية لذوي الدخل المتدنّي، قد يساعد في جعل العمل ذا فائدة اكبر، ويحسّن الوضع الاقتصاديّ للعائلات.

مساهمة مدفوعات التحويل والضرائب في تقليص الفقر في صفوف العرب هي الأكثر تدنّيًا.ويُتوقع ان يتفاقم هذا الاتجاه بسبب التقليص في مخصّصات الأولاد؛ وستظهر تأثيرات هذا الأمر حتى العام 2006.

جدول رقم 3.4: تأثير مدفوعات التحويل والضرائب على نِسب التخلّص من الفقر في صفوف العرب واليهود في العام 2002، بالأرقام المطلقة والنسب المئويّة

	في صفوف اليهود	في صفوف العرب
عائلات فقيرة قبل مدفوعات التحويل والضرائب	504,400	108,500
عائلات فقيرة بعد مدفوعات التحويل	189,700	73,300
عائلات فقيرة بعد مدفوعات التحويل والضرائب	237,800	87,300
عائلات فقيرة تخلّصت من الفقر بعد مدفوعات التحويل	314,700	35,200
عائلات فقيرة تخلّصت من الفقر بعد مدفوعات التحويل وعادت الى ما تحت خط الفقر بعد مدفوعات الضرائب المباشرة	48,100	14,000
عائلات تخلّصت من الفقر بعد مدفوعات التحويل وبعد دفع الضرائب المباشرة	226,600	21,200
عائلات تخلّصت من خط الفقر بفضل مدفوعات التحويل من مجموع العائلات الفقيرة حسب الدخل العام	62%	32.4%
العائلات التي ارتفعت فوق خط الفقر بفضل مدفوعات التحويل لكنها عادت الى ما دون خط الفقر بعد مدفوعات الضرائب المباشرة، من مجموع العائلات التي تخلّصت من الفقر بفضل مدفوعات التحويل وبعد الضرائب المباشرة	15.3%	39.8%

المصدر: مؤسّسة التأمين الوطنيّ، ملحق جداول – فقر وعدم مساواة، تشرين الثاني 2003، القدس.

رسم بياني 3.10: العوامل المؤثّرة على التشغيل والدخل والفقر في صفوف المواطنين العرب

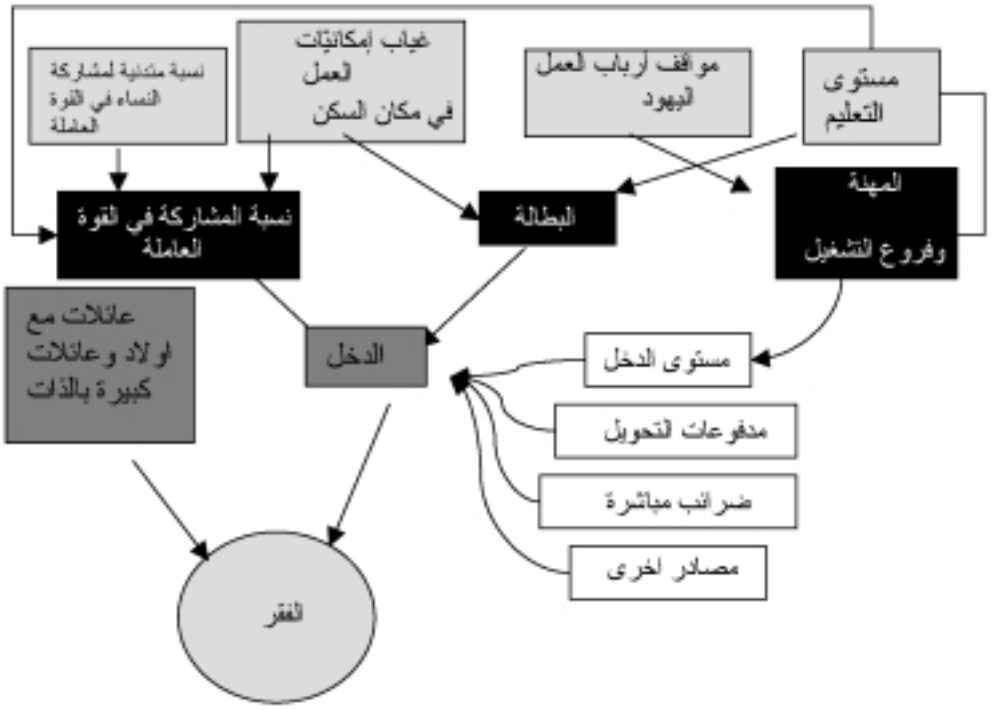

تلخيص وتوصيات

تستوجب مسببات الفقر والطريقة المعيّنة التي تؤثر على انتشار الفقر في صفوف السكّان العرب القيامَ بخطوات سياسيّة تكون هذه المجموعة السكّانيّة في محورها. والمطلوب هو خطّة شاملة تتمحور في معالجة المسبّبات المذكورة في سبيل إنجاز التغيير المطلوب.

السبب الرئيس للفقر في صفوف العرب هو الدخل المتدنّي، الذي يرتبط بالأجور المتدنية وبنسبة عالية من العائلات التي يعيلها فرد واحد، إضافة الى نسبة البطالة المرتفعة. من هنا تنبع ثلاثة اهداف أساسية:

- تقليص حجم البطالة.
- رفع الاجر الكامن للعاملين العرب.
- رفع نسبة المشاركة في قوة العمل في صفوف النساء والرجال من سنّ 35

هنالك حاجة ماسّة لزيادة خيارات التشغيل المفتوحة أمام العرب، وتطوير مجال التأهيل المهنيّ، وخلق مناخ وشروط من شأنها تعزيز العمل. في سبيل كل ذلك، ينبغي تطوير قاعدة تشغيلية عريضة في المدن والقرى العربيّة، وإنشاء بيئة داعمة للأمّهات العاملات، من خلال بناء منازل الحضانة اليومية؛ كما تدعو الحاجة الى القيام بخطوات من شأنها إحداث التغيير في سلوك ومواقف المشغلين اليهود في القطاعين العامّ والخاصّ. ونقدّم فيما يلي تفصيلاً للمسائل المركزيّة ونلحقها بالتوصيات.

تطوير قاعدة تشغيلية عريضة في المدن والقرى العربيّة

- **ضمّ القرى والمدن العربيّة الى مناطق التطوير التي تحظى بتفضيل قومي:** في مرسوم تحديد مناطق التطوير الذي نشر في 19.12.02، رُسمت بعض المبادئ الجديدة لتصنيف البلدات. وبحسب هذا المرسوم تتمّ تسمية مدن وقرى معينة كمناطق تطوير "أ" حسب خارطة مناطق التفضيل السابقة، وتلحق بالقائمة تلك المدن والقرى التي تقع بين العناقيد 1-3 حسب التدريج الاجتماعيّ – الاقتصاديّ لمكتب الإحصاء المركزيّ، وتلك التي تزيد نسبة البطالة فيها عن 10%. وتعرَّف مناطق تطوير "ب" حسب خارطة التفضيل القومي، وتنضم اليها البلدات التي تقع في العنقود ذي الرقم 4، وتلك التي تزيد فيها نسبة البطالة السنويّة على 8%.

حسب المبادئ الجديدة، يتمّ ضم عدد لا بأس به من البلدات العربيّة في الشمال والجنوب ضمن مناطق التطوير "أ"، حيث تقع معظمها ضمن العناقيد 1-3، وفي 25% منها تزيد نسبة البطالة على 10%، ولكن حتى البلدات العربيّة القريبة من مركز البلاد (مثل الطيبة وقلنسوة) تحتاج الى دعم خاصّ، والى التعجيل في عمليّات التطوير الاقتصاديّة، ولا تعفى الحكومة من معالجتها لكونها تقع بالقرب من مركز البلاد.

- **تطوير مناطق صناعيّة داخل نطاق البلدات العربيّة:** في العام 2004، رُصد نحو 14 مليون شيكل جديد بهدف تطوير مناطق صناعيّة في المدن والقرى العربيّة.[20] ويشكّل هذا المبلغ 10% من ميزانية تطوير الصناعة التي تصل الى 139,319 مليون شيكل.[21]

  هذا المبلغ أقلّ بكثير مما تتطلّبه إقامة مناطق صناعيّة محلية داخل البلدات العربيّة– وذاك ما يستدعي إزالة الورشات والمعامل الصغيرة من ساحات البيوت، وتوسيع امكانيات التشغيل، ويستدعي كذلك بناء برنامج شامل يمكّن من تحقيق هذه الاهداف.

- **ضم بلدات عربيّة الى مديريات مشتركة لمناطق صناعيّة– قرار حكوميّ لم يتم تنفيذه بعد:** في القرار الحكوميّ ذي الرقم (737) يومًا، اقتراحًا بضمّ سلطات محلّيّة عربيّة لمديريّات مشتركة لمناطق صناعيّة متاخمة لها. وتَحدَّد أيضًا ان تُفحص إمكانية اشتراط تقديم المكافآت القانونية لتشجيع الاستثمار بتنفيذ هذا الضم[22]. وحتى شهر تموز 2004 لم يقدَّم اقتراح كهذا من قبل وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل.

في السنوات الأخيرة، تقوم وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل بتشجيع إقامة مديريّات لوائيّة مشتركة لعدد من المناطق الصناعيّة، وإقامة مناطق صناعيّة مشتركة لعدد من السلطات ضمن مديريّة موحّدة. دمج السلطات العربيّة في المديريات المشتركة سيجعلها تستفيد من ميزات هذه المديريات، التي تعتبر جسمًا مهنيًّا مسؤولاً عن مرافقة المناطق الصناعيّة: بدءًا من مرحلة تطوير البنية التحتية؛ ومرورًا بمرافقة المبادرين خلال عملية إقامة المصانع؛ حتّى إدارة المناطق الصناعيّة بعد مرحلة الإقامة. وتتيح هذه الطريقة استغلال ضخامة المشروع، وتساعد على حل مشكلة النقص في الأراضي التي تعاني منها المناطق المدينية، وذلك عبْر إقامة الشراكات مع المجالس اللوائية المتاخمة والتي تتمتع بفائض من الاراضي الصالحة للتطوير. يمكّن هذا الامر كذلك من القيام بعملية توزيع عادلة للممتلكات التي تدرّ دخلاً من ضرائب الأملاك بين السلطات المحلية

[20] نائب وزير الصناعة والتجارة والتشغيل، بروتوكول لجنة الاقتصاد من تاريخ 7.6.2004.

[21] ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، موقع وزارة المالية www.mof.gov.il.

[22] تقرير توصيات اللجنة الوزارية بخصوص "لجنة اور". ص 25.

المختلفة. وهنالك مبادرات للشراكة بين بعض السلطات المحلّيّة اليهوديّة والعربيّة على ضوء قرارات الحكومة من التاسع عشر من شهر آب 2003، وتقود هذه المبادرات بعضُ الأطراف المحلّيّة، ومنظمات المجتمع المدنيّ مثل جمعيّة "سيكوي" والمركز اليهوديّ – العربيّ للتطوير الاقتصاديّ. وعلى الحكومة تشجيع هذه المبادرات من خلال تعجيل عمليات التخطيط والتجاوب السريع مع ما يحدث بين السلطات المحلية.

- **تشجيع البحث والتطوير والبحث العلمي:** في هذه الأيام، تعمل في إسرائيل 24 حاضنة تكنولوجية، واحدة منها في الوسط العربيّ وهي الدفيئة التكنولوجية في الناصرة، والتي اقيمت في العام 2003، وصودق من خلالها على تنفيذ 4 مشاريع اقتصاديّة.

في إمكان وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل تشجيع المبادين العرب وجذبهم نحو الدفيئات المنتشرة في مناطق البلاد المختلفة، ومن الضروري ان يقام قسم كبير من هذه الدفيئات في المدن والقرى العربيّة بغية تحسين إمكانية الوصول اليها وتعميق ثقة المبادرين العرب بها.

- **تشجيع المبادرات – دعم المصالح الصغيرة والمتوسّطة:** يعمل ثلاثون مركزًا لتطوير الأعمال (ماتي) في البلاد، ثلاثة منها فقط في البلدات العربيّة: في الناصرة؛ وفي يركا؛ وفي المثلّث. ووصلت ميزانية هذه المراكز في العام 2004 الى 4.2 مليون شيكل جديد[23] تشكّل 10% من ميزانيّة سلطة تطوير الأعمال الصغيرة والمتوسّطة.

من شأن تشجيع المبادرات في مجال تطوير الأعمال الصغيرة أن يشكّل حلاًّ تشغيليًّا ناجعًا في أماكن السكنى، ويؤدّي بالتالي الى رفع مستويات المشاركة في قوّة العمل في صفوف السكان العرب بشكل عام، وفي صفوف النساء بشكل خاص. ويمكن للمصالح الصغيرة التي تعتمد على المبادرات المحلّيّة ان تعوّض بدرجة كبيرة على الإهمال المتواصل من قبل السلطة. لذا، يجدر أن تكون حصّة البلدات العربيّة من وسائل الرعاية الحكوميّة أكبر من حصتهم السكّانيّة.

إقامة منازل الحضانة اليومية

إقامة منازل الحضانة اليومية من قبل وزارة الإسكان بتمويل من قبل الدولة: يشكّل الأطفال العرب 30% ممن تتراوح أعمارهم بين 0-4 سنوات في إسرائيل، ويشكل الأطفال العرب الذين يرتادون منازل الحضانة اليومية والمنازل العائلية 7.4% فقط. وحسب خطة العمل التي أقرتها وزارة الإسكان للأعوام 2002-1999، والتي تم تحضيرها في قسم البرامج التابع للوزارة ونشرتها على موقع الانترنت التابع لها، كان هناك 98 منـزل حضانة يوميّ في مراحل مختلفة من التخطيط والتنفيذ، 17 منها في الوسط العربيّ.

تحظى منازل الحضانة اليومية بدور كبير في خلق بيئة داعمة للأمّهات العاملات. وجود مثل هذه المنازل يشجّع النساء على الانضمام الى دائرة العمل، إضافة الى دورها المهمّ في تطوير البنية التربويّة وبناء مستقبل الأجيالالقادمة في أماكن السكن. هنالك نقص كبير في هذا المجال (راجعوا تقرير سيكوي 2003-2002). يشكّل الأطفال العرب في سنّ 0-4 نحو 30% من هذه الفئة العمْريّة في إسرائيل، بينما يشكّلون 7.4%فقط من الأطفال الذين يرتادون منازل الحضانة اليومية والمنازل العائلية. وينبغي على وزارة الإسكان ان تضمن أن تكون حصة البلدات العربيّة أكبر من حصّتهم السكّانيّة.

[23] نائب وزير الصناعة والتجارة والتشغيل، بروتوكول لجنة الاقتصاد البرلمانيّة، 7.6.2004.

تطوير التعليم والتأهيل المهنيّ

التأهيل المهنيّ للكبار والشبيبة وفنيّي الهندسة والتقنيّين: في العام 2003، بلغت نسبة العرب الذين شاركوا في دورات التأهيل المهنيّ نحو 20% من المجموع العامّ. وفي ميزانية العام 2004، خُصِّص 20 مليون شيكل (حسب تقرير نائب وزير الصناعة والتجارة والتشغيل المقدّم للجنة الاقتصاد البرلمانيّة) للدورات المهنية في إطار التأهيل المهنيّ للكبار في صفوف السكّان العرب. ويشكّل هذا المبلغ نحو 19% من بند الصرف المُعدّ لدورات الكبار، والذي يصل إلى 107,657 مليون شيكل. ورُصِد مبلغ 47 مليون شيكل لتأهيل فنّيّي الهندسة وللتقنيّين العرب؛ ويشكّل هذا المبلغ 31% من بند تأهيل فنّيّي الهندسة والتقنيّين والذي يصل إلى مبلغ 152,398 شيكلاً.

التأهيل المهنيّ لمتلقّي رسوم البطالة: قلّلت إطالة فترة التأهيل التي تمنح استحقاق رسوم البطالة، وتخفيض المبالغ المستحقّة للعاطلين عن العمل الذين يتعلّمون في الدورات، قلّلت من درجة استعداد العاطلين عن العمل للتوجه الى التأهيل المهنيّ. وهبط عدد العاطلين عن العمل العرب الذين شاركوا في دورات التأهيل المهنيّ من 1007 أشخاص في العام 2002 إلى 384 في العام 2003.[24] **تعمل وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، في هذه الفترة، على إدخال الإصلاحات في مجال التأهيل المهنيّ. وفي مرحلة التأهيل، ينبغي الاهتمام بأن ترتفع حصّة العاطلين العرب في صفوف المنخرطين في دورات التأهيل المهنيّ، على ان تتناسب هذه الحصّة مع نسبة العرب من بين العاطلين عن العمل.**

القيام بخطوات سياسيّة من أجل تغيير مواقف وسلوك المشغّلين في التعامل مع العرب في القطاعين العامّ والخاصّ في سلك خدمة الدولة: يشكّل توظيف العرب في سلك خدمة الدولة مرآة لتعامل الدولة مع مواطنيها العرب. وهنالك أبعاد بالغة الأهمّيّة للتمثيل اللائق للعرب في خدمة الدولة، على تنوّع مصادر العيش المفتوحة أمام العرب، وعلى مكانتهم الاقتصاديّة والسياسيّة. وفي السنة الأخيرة، اتُّخِذ قراران حكوميّان في موضوع التمثيل اللائق للعرب في سلك خدمة الدولة، وهما القرار 735(19.8.03) والقرار 1402 (27.1.04). ويتناول القرار الاول تفضيل العرب في القبول لسلك خدمة الدولة ورفع عدد المديرين في مجالس إدارة الشركات الحكوميّة، من خلال تعيين مدير واحد على الأقلّ في كلّ واحدة من الشركات الحكوميّة. ويتناول القرار الثاني رفع نسبة المشغّلين العرب في سلك خدمة الدولة إلى 8% خلال ثلاثة أعوام. ولم تتحقّق هذه الأهداف،حسب ما ذكرته لجنة لبيد، وما تضمنه تقرير مفوّضيّة خدمة الدولة :"التمثيل اللائق في صفوف العاملين في سلك خدمة الدولة".

[24] إستير طوليدانو، متلقّو رسوم البطالة في العام 2003، مؤسّسة التأمين الوطني، مديريّة الأبحاث والتخطيط، القدس، أيّار

في القطاع الخاصّ: تدخّلت دولة إسرائيل أكثر من مرّة في القطاع الخاصّ عندما أرادت خلق تغيير في وضع التشغيل لمجموعات سكّانيّة مثل القادمين الجدد والعائلات أحادية الأهل. وقامت الحكومة بذلك من خلال تقديم المحفّزات لأرباب العمل، ومن خلال إقامة مراكز المعلومات حول مخزون العمّال وحول أصحاب العمل، إضافة إلى تطبيق دقيق وصارم لقانون المساواة في فرص العمل.

هنالك ضرورة ملحّة أن تتدخّل الدولة بشكل مباشر في سوق العمل من أجل إحداث تغيير في مواقف وسلوك أرباب العمل. وفي مقدور الدولة أن تخلق الظروف والأطر الملائمة لاستيعاب العرب في وظائف مرموقة وعاديّة، وتستطيع إرشاد أرباب العمل والعمّال على حدّ سواء بغية تسهيل هذه الخطوة.

رسم 3.11: اقتراح مخطّط لخارطة الغايات القابلة للتحقيق حسب الاستنتاجات والتوصيات المذكورة أعلاه

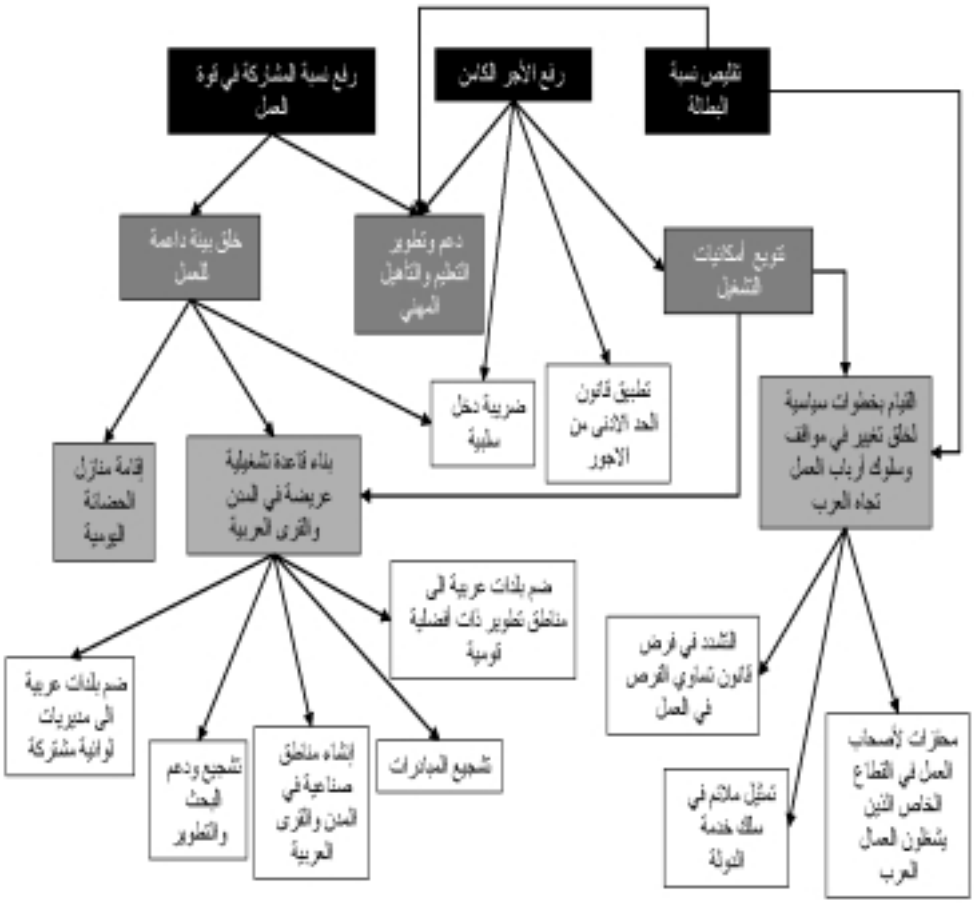

المصادر

غوردون دالية، طوليدانو إستير، عرض موقف، **الحاصلون على رسوم البطالة للعام 2002**، مؤسّسة التأمين الوطنيّ، مديريّة البحث والتخطيط، القدس، كانون الأوّل 2002.

طوليدانو إستير، **الحاصلون على رسوم البطالة للعام 2003**، مؤسّسة التأمين الوطنيّ، مديريّة البحث والتخطيط، القدس 2004.

مؤسّسة التأمين الوطنيّ، مديرية البحث والتخطيط، **مقاييس الفقر وعدم المساواة في توزيع المداخيل في الاقتصاد 2002، معطيات أساسيّة**، القدس، تشرين الثاني 2003.

البروتوكول رقم 211 من جلسة لجنة الاقتصاد، يوم الإثنين ، 7 حزيران 2004.

تقرير وتوصيات اللجنة الوزاريّة في مسألة "لجنة أور" برئاسة نائب رئيس الحكومة ووزير العدل يوسف (طومي) لبيد، حزيران 2004.

مكتب الإحصاء المركزيّ، **الكتاب السنويّ لإسرائيل 2003**.

مكتب الإحصاء المركزيّ، **استطلاعات القوى البشريّة 2001**، نشرة رقم 1199، نيسان، 2003.

بيرغير يعكوف، تقرير للجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست – **التمثيل الملائم في صفوف العاملين في سلك خدمة الدولة**، مفوّضيّة خدمة الدولة، دولة إسرائيل، أيّار 2004.

تلخيص ونظرة مستقبليّة

شالوم (شولي) ديختير

التحدّي القائم – معالجة جذور التمييز

منذ سنوات عديدة، يتابع تقرير سيكوي التمييز بين اليهود والعرب في إسرائيل، منذ كان لزامًا إثبات أنّ العرب يعانون أصلاً من التمييز. واليوم لم تعد ثمّة حاجة إلى إثبات وجود مثل هذا التمييز المؤسّساتيّ والهيكليّ. فبعض أطراف السلطة (مثل مراقب الدولة ولجنة أور– اللجنة الرسميّة التي حقّقت في أحداث أكتوبر 2000–) ركّزت بشكل خاص على التمييز الهيكليّ بين اليهود والعرب في إسرائيل. على الحكومة إذًا– تقع مسؤولية سدّ ما تولّد من فجوات، والى أن يتمّ ذلك، يقع على عاتق منظّمات المجتمع المدنيّ واجب فضح حجم التمييز ومدى عمقه، إضافة الى تحليله ودفع الأطراف الحكوميّة نحو إلغائه.

وحسب التقرير الذي عرضناه هذا العام تظهر نتائج التمييز في كلّ المَرافق والنواحي:

- تزيد احتمالات الفقر لدى العائلة العربيّة ثلاث مرات على احتمالات العائلة اليهوديّة. نحو 45% من العائلات العربيّة تعاني الفقر حتى بعد حساب مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، مقابل 15% من العائلات اليهوديّة.
- في سن 45-54 تبلغ نسبة مشاركة الرجال العرب في القوة العاملة 63%، مقابل 87% في صفوف اليهود من الفئة العمْريّة عينها. في سن 55-64 يشارك 40% من الرجال العرب في قوة العمل، مقابل 70% من الرجال اليهود.
- يحصل الطالب اليهوديّ في التعليم الابتدائيّ على 1.87 ساعة أسبوعيّة من الدولة، مقابل 1.51 ساعة أسبوعيّة يحصل عليها الطالب العربيّ.
- في المدن العربيّة، هناك عيادة متخصّصة واحدة بالمعدّل لكلّ 29.5 ألف نسمة، مقابل عيادة متخصصة واحدة بالمعدّل لكل 15.5 الف نسمة في المدن اليهوديّة.

تولّدت هذه المعطيات الصارخة نتيجة سلوك دولة إسرائيل تجاه الأقلّيّة العربيّة التي تشكل 19% من السكان. وحدّدت لجنة أور في توصياتها التي نشرت في الأوّل من أيلول عام 2003 أنّ "من مَهمّات الدولة إزالة عار التمييز". ولا تعتبر دعوة اللجنة هذه مجرّد دعوة لتقليص الفجوات، بل دعوة لإحداث التغيير الجوهريّ، ولمعالجة مشكلة التمييز المؤسّساتيّ بين اليهود والعرب بشكل جذري. وما يقف الآن امامنا هو التحدي الكبير الذي ينعكس في معالجة العوامل الأساسيّة والهياكل التنظيميّة والمؤسّساتيّة التي تفرض تمييزًا صارخًا في جميع المجالات.

ردّ على الضائقة أم إلغاء التمييز؟

حتّى الآن، اعتمدت محاولات المؤسّسة الحاكمة في مواجهة نتائج التمييز ضد المواطنين العرب على الاعتراف بنتائج هذا التمييز، أي بالوضع الصعب للجمهور العربيّ. من هنا كان التركيز على سدّ النقص، أي الاستجابة للاحتياجات القائمة. ويعترف هذا التوجّه بالوضع الصعب للجمهور العربيّ في إسرائيل، وبشكل عمليّ يفترض وجود احتياجات موضوعيّة وذاتيّة للجمهور العربيّ والتي يجب سدّها. فعليًّا، يعترف هذا التوجّه بنتائج التمييز الواقع على المواطنين العرب، لكنه لا يعالج وجود هذا التمييز. ولا يقصد هذا التوجّه الوصول الى المساواة بين العرب واليهود ، بل الى تحسينٍ ما في وضع المواطنين العرب في إسرائيل، انطلاقًا من الحاجة إلى معالجة الضائقة القائمة.

الحاجة– المساواة بين العرب واليهود

يجب عرض الأمور بالشكل الصحيح: الدولة ملزمة بتوفير المساواة التامّة بين العرب واليهود، وتوفير الاستقرار لهذا الواقع على امتداد السنين. وستؤدّي المساواة الى انخراط اكبر لـ 19% من سكان الدولة في القوة العاملة؛ ولمشاركتهم في النموّ التجاريّ؛ ومساهمة العقول بشكل لائق في سلك خدمة الدولة وفي فروع الاقتصاد والبحث الأكاديميّ. هذه العقول تبقى اليوم على الهامش بسبب إبقاءها خارج الدوائر المختلفة. ولا يمكن للدولة أن تتنازل عن هذا الجمهور وان تبقيه خارج إطار العمل اليومي.

وكثيرًا ما تواجه المطالبة بالمساواة بين اليهود والعرب أصواتًا تعبّر عن العجز، وتلقي المسؤوليّة على غياب الموارد المالية. لكن الصعوبة ليست ماليّة مطلَقًا. وقد أثبتت الدولة انها قادرة على القيام بخطوات تاريخيّة مكلفة في سبيل أهداف تعتبرها الدولة لائقة ومهمّة.

استيعاب الهجرة نموذجًا: بين العامين 1991-2002، اثبتت دولة إسرائيل أن بمقدورها تجنيد الموارد والمصادر المختلفة لاستيعاب نحو مليون من المواطنين الجدد الذين انضمّوا اليها. ولم تقف الصعوبات الاقتصاديّة أو العمل المهنيّ المجزوء أو انعدام النظام – وهي أمور تُعزى عادةً إلى سلوكيّات الحكم في إسرائيل – لم تقف حجر عثرة أمام تنفيذ هذا العمل التاريخيّ. وما ميّز هذه الخطوةَ بشكل خاصّ هو التجنيد الشامل للجهاز الحكوميّ وميزانيّات الهيئات المختلفة للهدف المقصود. ويمكن بيُسر تفسير هذا التجنيد الواسع بأنه يصبّ في الهدف الذي قامت الدولة من أجله، وهو إقامة بيت للّيهود القادمين من أرجاء المعمورة. لكن لا شك في ان هنالك هدفًا لائقًا آخر، وهو أن تكون الدولة بيتًا للمواطنين. لذا، وحتى بعد مضيّ خمسين عامًا، على الحكومة أن تنفّذ خطوة مشابهة، وهذه المرة لصالح المواطنين العرب الذين يعيشون داخلها.

معادلة سواري في وزارة الداخليّة نموذجًا: تتغلغل لغة المساواة في السنوات الأخيرة الى داخل الخطاب العام في إسرائيل، وتتّضح جليًّا محاولات المؤسّسة عدم تجاهل هذا الامر، ويمكن الآن سماع تصريحات الوزراء ومديري الوزارت الحكوميّة الذين يتحدثون عن رسم مخططات التطوير المختلفة التي تهدف الى إحلال المساواة، وكما رأينا في الفصل المتعلّق بالتعليم، نجح واضعو المعادلات في لجنة شوشاني في هيكلة أو تصميم التمييز بين الأولاد العرب واليهود، لكننا سنعرض، في المقابل، مثلاً آخر يثبت إمكانية بناء معادلة مغايرة، وتنفيذ خطوة أخرى لمساواة المقاييس المتعلّقة بالمخصّصات الحكوميّة.

في شهر كانون الثاني 2004، أمر وزير الداخلية أبراهام بوراز بتطبيق كامل لتوصيات لجنة غاديش، وهو التطبيق الذي ابتُغِيَ له أن يحلّ محلّ تطبيق توصيات لجنة سواري (1994). وبالرغم من تحيّز لجنة غابيش ضدّ السلطات المحلّيّة الصغيرة (وكثير منها عربيّة)، إلا ان تطبيق توصيات هاتين اللجنتين حقق مساواة مبدئيّة في مقاييس منح الموازنة بين السلطات المحلية العربيّة واليهوديّة. كان هذا مثالاً على وزارة حكوميّة أخذت على عاتقها تحقيق المساواة بين اليهود والعرب عبْر تخصيص بند مركزيّ في الميزانية (بين3-5 مليارد شيكل). ويدل هذا الامر على قدرة المؤسّسة الحاكمة على هضم واستيعاب التغييرات الجذريّة في منظومة تخصيصات الدولة للمواطنين.

من المهم ان نوضّح أنّ أقلّ من عَقْد قد مضى على التوجيهات التي أصدرها رئيس الحكومة الراحل يتسحاق رابين في العام 1994، إلى ان تمّ تذويت تغيير مفتاح التخصيص في ميزانية كبيرة لإحدى الوزارات الحكوميّة. وتحقّق هذا التغيير في العام 2004. هذا هو الوقت اللازم لإحداث تغيير عميق وجوهريّ، ويجب أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار.
هذان مثلان حول قدرة المؤسّسة الحاكمة في إسرائيل على التجنّد للقيام بمهمّة تاريخيّة ألقتها الدولة على عاتقها: المثل الأوّل– على امتداد مجالات خدمة الدولة لمواطنيها، ويتعلّق الثاني بميزانية إحدى الوزارات الحكوميّة.

استجابة لمطلب لجنة أور المتعلّق بتحقيق المساواة، عادت لجنة لبيد في توصياتها الى النمط القديم نفسه المتعلّق بوضع المخطّطات القصيرة الأمد والمتوسّطة الأمد للبلدات العربيّة. ولا تشكّل توصية اللجنة بإقامة "سلطة حكوميّة لتطوير قطاعات الأقلّيّات" سوى تطوير لمؤسّسة مستشار الحكومة لقضايا العرب. لكن ليس المطلوب هو "تطوير قطاعات العرب"، إنما مساواة المواطنين اليهود والعرب؛ لذا، بدل ذلك تجب إقامة "سلطة المساواة". وبلا ريب، قد تحدث عملية تطوير خاصّ بالأقلّيّة العربيّة، كجزء من تحقيق المساواة، لكنّ أمرًا كهذا لن يأتي استجابة لاحتياجاتها فقط، بل استحقاقًا لحقّها في المساواة الكاملة بالأغلبيّة اليهوديّة في التمتّع بموارد الدولة.

جاءت حالة التمييز التي استُعرضت في هذا التقرير وما سبقه من تقارير نتيجة لعدم تطبيق 15 خطة مختلفة على امتداد سني الدولة. لذا، لا نحتاج الى خطّة أخرى للتطوير، ولا لتسليط الضوء على تلك الحاجة وغيرها، وما نحتاجه هو تغييير جذريّ يلغي الحاجة إلى خطط تطوير مستقبليّة. هيئات الدولة ومؤسّساتها هي التي تحتاج إلى علاج جذريّ وإعادة ترتيب، وبمقدور تذويت مفهوم المساواة بين اليهود والعرب في جميع الوزارات الحكوميّة ان يؤدي بالدولة الى وضع توزَّع فيه مواردها بالتساوي يمنع تمييز المواطنين العرب. لذا، يجب وضع الحكومة ووزاراتها المختلفة في مركز الاهتمام في سبيل تغيير أنماط تخصيص موارد الدولة.

تملك دولة إسرائيل القدرة على بذل مجهود تاريخيّ بالحجم الملائم لسد الفجوات وإلغاء التمييز بين اليهود والعرب. ولزام على من يرصد مصدر العلة ان يعمل من اجل القيام بهذا العمل. ونقدم فيما يلي مقترحًا أوّليًّا بالخطوط العريضة، يشكّل عرضًا للاتّجاه الذي يجب ان يسير عليه العمل المطلوب.

خطة عشريّة لإغلاق الفجوة بين المواطنين اليهود والعرب

على الدولة ومن خلال أعلى مستوياتها العمل على سدّ الفجوات على وجه السرعة وبشكل واضح وحازم، من خلال تحديد الأهداف الواضحة والملموسة، ومن خلال الجداول الزمنية المحدَّدة (تقرير لجنة أور، ص767. بالعبريّة).

تحدّد الدولة سدَّ الفجوات بين اليهود والعرب هدفًا من الدرجة الأولى، بالارتكاز الى توصيات لجنة أور.

- تتوجّه دولة إسرائيل للجمهور وتطلب رأيه حول تغيير طرق تخصيص الموارد. ويُتوجَّه بشكل خاص إلى الجمهور العربيّ ومؤسّساته، وخلال هذه العملية يُجرى حوار مع مؤسّسات الجمهور العربيّ.
- تقام سلطة للمساواة بين اليهود والعرب، ويكون هدفها تحقيق المساواة الكاملة بين اليهود والعرب في كل ما ترصده الدولة من مخصّصات لمواطنيها. وتعمل هذه السلطة من خلال ديوان رئيس الحكومة وتحت إشرافه.
- تستقي سلطة المساواة صلاحيّاتها من قانون خاصّ يُسنّ لهذا الغرض. ويحدّد القانون كذلك حدًّا أدنى من الميزانية المُعَدّة لعملها، والتي تلزم كل الحكومات المتعاقبة وتشرف عليها لجنة برلمانية خاصة.
- تتشكل تركيبة هذه السلطة من ممثلي الجمهور العربيّ ومن اليهود. ويقف على رأس السلطة مفوَّض المساواة بين اليهود والعرب.
- يكون لسلطة المساواة ممثّل واحد في كلّ وزارة حكوميّة، ويخضع هذا الممثّل للوزير بشكل مباشر، ويقيم علاقة مباشرة مع جميع الاقسام، وتُعرَض جميع نشاطات الوزارة أمامه.
- تقع على ممثّل السلطة مسؤوليّة فحص جميع فعاليّات الوزارة، ويقدّم بعد عام من بدء عمله خطة عمل مفصلة لسد الفجوات في المجالات المختلفة التي تعالجها الوزارة.
- تستمرّ خطة سدّ الفجوات مدة عشر سنوات، ويتم تقديمها حسب جدول زمني ضمن هذا الإطار.
- منذ اليوم الذي يبدأ العمل فيه على تنفيذ برنامج إغلاق الفجوات، يتحول ممثل سلطة المساواة المدنية في كل وزارة الى مسؤول عن تنفيذ البرنامج حسب الجدول الزمنيالمحدد.
- ترصد سلطة المساواة الموارد المُعَدّة لتجنيد دعم الجمهورين اليهوديّ والعربيّ للخطة العشرية. ويجب البدء بتهيئة الجمهور مع البدء بتنفيذ الخطة، وتجب مواصلة الامر مع تقدّمها.
- مع الانتهاء من تنفيذ خطة السنوات العشر، يقلَّص هيكل سلطة المساواة، لتتحول الى جسم يعمل على متابعة تطبيق المساواة لمدة عشر سنوات إضافية، وتُحَلّ بعد مرور عشرين عامًا على إقامتها.

القدس، أيلول 2004

الهيئة الإداريّة

د.خالد أبو عصبة – الرئيس
د.محمّد أمارة
د. ميرون بينبينيستي
البروفيسورة مريم بن بيريتس
البروفيسور يتسحاق غالنور
المحامي شلومو غور
البروفيسور عبد غرّة
د. رمزي حلبي
فاتسي لاندا
السفير (المتقاعد) بنيامين نافون
د.إيلي ريخس
البروفيسور يونا روزينفيلد
عايدة توما – سليمان
د.دافيد جانير – كلاوزنير

طاقم سيكوي

شالوم (شولي) ديختير – مدير عامّ مشارك
المحامي علي حيدر – مدير عامّ مشارك
كارل غان–باركيل – مدير تطوير الموارد
أليكساندرا كلاين–فرانكا – مديرة المكتب، القدس
أميرة قراقرة – مديرة المكتب – حيفا
نايف أبو شرقيّة – مدير برنامج المشاركة بين السلطات المحليّة
يوفال تماري – مركّز النشاطات، برنامج المشاركة بين السلطات المحليّة
ميخال بليكوف،مركزة البحث والمعلومات
ندى متى،مركزة البحث والمعلومات
سيغاليت غفعون،مركزة مجموعات العمل المدنية
حاسيا حومسكي–بورات، مجموعة العمل المدنيّ، منطقة الجليل
إيلان كاتس، مجموعة العمل المدنيّ، حوف هاكارمل
روعي فولكمان، مدير مشارك، برنامج متابعة تطبيق توصيات لجنة أور
أيمن عودة، مدير مشارك، برنامج متابعة تطبيق توصيات لجنة أور
ألوف هارئيفن، رئيس مبادرة كرامة الإنسان
آفي هراري، مدير الحسابات
العلاقات الإعلامية، لايت–ناحشون م.ض (برو–بونو)

الصناديق الداعمة لسيكوي - 2004 في البلاد

– أصدقاء سيكوي في إسرائيل
– صندوق براخا
– صندوق عائلة لاندا

في خارج البلاد

- The Abraham fund initiatives, New York
- American Friends Of Sikkuy
- Robert Arrnov, New York
- Jacob and Hilda Blaustein Foundation, Baltimore
- European Commission
- Fohs Foundation, Roseburg, Oregon
- Ford Foundation- New Israel Fund,New Foundation
- Foundation of Middle East Peace,Washington D.C.
- Richard and Rhoda Goldman Fund, San Francisco
- Seth Glickenhaus Foundation, New York
- Paul Guilden, New York
- Robert and Ardis James Foundation, New York
- Zanvyl and Isabelle Krieger fund, Baltimore
- Harvey Kruger, New York
- Kuriansky Foundation, Stamford
- Brian Lurie, San Francisco
- Albert E. Marks Charitable Trust, Boston
- Joseph and Harvey Meyerhoff Family charitable funds, Baltimore
- New Israel Fund,Washington D.C
- P.E.F Israel Endowment Funds, Inc., New York
- Stanley A And Dorothy G.Winter Philanthropic Fund, Diego
- UJA Federation of New York